

في هذا العالم الذي فَقَدَ خُلُقَ الحياء، بحيث بات كل قوي فيه يصنع ما يشاء، لا غرابة أن يَلْقَى الإنسانُ ألوانا شتى من الأذى، غير أن ما يلقاه "الإنسان الفلسطيني" من أذى الأبعاد والأقارب جميعا ليس له نظير ولا تقدير، ناهيك عما يقاسيه من "الكيان الإسرائيلي" الذي أضحى إيذاؤه لا وصف له كأنه الشر المطلق؛ إذ أن أشكال هذا الأذى الإسرائيلي أكثر من أن نحصيها واحدا واحدا، فلا نكاد نحصي ما وُجد منها في الآن، حتى **تفاجؤنا** أشكال أخرى لم تكن في الحسبان.

وحتى نقف على حقيقة هذا الإيذاء الذي أشبه الشر المطلق، نحتاج إلى أن نعرف حقيقة هذا الإنسان الذي أودى أيما أذى؛ فالإنسان الفلسطيني له خصوصية ليست لسواه، إذ أرضه "ملتقى العوالم"، الشهادي منها والغيبى؛ وإرثه "ملتقى الأبعاد"، الزمنى منها والسرمدى؛ ومن كانت هذه صفاته، لا تفيد في معرفة حقيقته "المقاربة التاريخية"، لأنها تُسقط بعده السرمدى، حتى ولو لم تُسقط عالمه الغيبى؛ كما لا تفيد، في هذه المعرفة، "المقاربة القانونية"، لأنها تُسقط عالمه الغيبى حتى ولو لم تُسقط بعده السرمدى، ولا، بالأولى، تفيد فيها "المقاربة السياسية"، لأنها تُسقط عالمه الغيبى وبعده السرمدى كليهما، فتكون أبعد المقاربات، وصولا إلى معرفة حقيقة هذا الإنسان، مَثَلها في ذلك مَثَل من يبتغي أن يزن الجبل بميزان الذهب، بل، أدهى من ذلك، لأن هذه المقاربة تنطوي على عنصر تحليلي يناقض، كما سيأتي بيانه في موضعه، حقيقة هذا الإنسان، مَثَلها في ذلك مَثَل من يبتغي أن يولج الجمل في سم الخياط؛ ومع ذلك، تبقى "المقاربة السياسية" هي الاختيار المنهجي الطاعى اليوم في تناول الأذى الواقع على الفلسطيني؛ وفي هذا دلالة على أننا لا زلنا بعيدين عن إدراك هذه الحقيقة؛ فالإنسان الفلسطيني لا يمكن أن تُعرف حقيقته، ولا أن تدفع أذيته، إلا بمقاربة تصل العالم الشهادي لأرضه بعالمها الغيبى، كما تصل البعد الزمنى لإرثه ببعده السرمدى.

وغرطنا في هذا الفصل هو على وجه التحديد، أن نسلك مقاربة فلسفية لا تُجرد الأرض الفلسطينية من أي عالم من عوالمها، بل تحفظ لها هذه العوالم كلها، ولا تُجرد الإرث الفلسطيني من أي بعد من أبعاده، بل تحفظ له هذه الأبعاد كلها، عسى أن نتبين طبيعة الأذى الفلسطيني، ونهتدي إلى طريقة دفعه.

ومبنى هذه المقاربة التي أطلقنا عليها اسم "المقاربة الائتمانية" على مبدأ أساسي، وهو أن لكل شيء بعدين، أحدهما الصورة، وهي المظهر الخارجي؛ والثاني، الروح، وهي الجوهر الداخلي، بناءً على أن الروح (أو الجوهر الداخلي) هي الأصل في تفسير الصورة أو المظهر الخارجي وأن الصورة إنما هي تعبير عن الروح أو، إن شئت قلت، هي تصوير لها. وإذا نحن طبقنا هذا المبدأ الائتماني على الإيذاء الإسرائيلي، تبين أن صورة هذا الإيذاء تقوم على وجه الإجمال، في إيذاء الفلسطينيين من جانبين، أحدهما: "إيذاء الأرض التي بارك فيها ربهم"؛ والثاني، "إيذاء الإرث الذي أنتجته فطرتهم، ومتى تأملنا هذين الإيذاءين: "إيذاء الأرض المباركة" و"إيذاء الإرث الفطري"، وجدنا أن روح "إيذاء الأرض المباركة" تتمثل، بالذات، في إيذاء الذي بارك هذه الأرض، أي إيذاء الإله، وأن روح "إيذاء الإرث الفطري" تتمثل، بالذات، في إيذاء الذي أنتج هذا الإرث، أي "إيذاء الإنسان"؛ تترتب على هذا نتيجتان

أولاهما، أنه لما كانت الروح هي الأصل في تفسير الصورة، وجب أن يكون "إيذاء الإله"¹ هو الأصل في تفسير "إيذاء الأرض"، وأن يكون "إيذاء الإنسان" هو الأصل في تفسير "إيذاء الإرث".

والثانية، أنه لما كانت "مسألة الإله" و"مسألة الإنسان" لا تعنيان الفلسطينيين وحدهم، وإنما تعنيان الناس كافة، فقد لزم أن لا يختص الإيذاء الإسرائيلي بالفلسطينيين وحدهم، بل يعم غيرهم من الناس، بحيث يتوجب على غير الفلسطيني أن يشتغل اشتغال الفلسطيني بدفع الأذى الإسرائيلي الذي لحق الإله من حيث هو إله ولحق الإنسان من حيث هو إنسان.

وها هنا، تُطرح أسئلة ثلاثة تتعين الإجابة عنها،

أحدها: كيف يتجلى إيذاء الإله عند الإسرائيليين؟

والثاني: كيف يتجلى إيذاء الإنسان عندهم؟

والثالث: كيف يمكن التصدي لهذين الإيذاءين؟

1. احتلال الأرض وإيذاء الإله

يمكن القول بأن إيذاء الإله عند الإسرائيليين يشهد به تاريخهم الطويل؛ إذ أن ذاكرتهم التوراتية والتلمودية تحفظ أن أسلافهم، منذ أن خرجوا

¹ الأصل الذي اعتمدناه في استعمال عبارة (إيذاء) «الإله هو الآية القرآنية: «إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُّهِينًا»، سورة الأحزاب، 57.

من مصر، وهم ينقضون المواثيق والعهود التي أخذها الحق سبحانه منهم، ويخالفون أوامره ونواهيه، ويؤذون أنبياءه ورسله إليهم، حتى كأنهم في حرب سجال معه²؛ ولما كانت هذه الذاكرة تُحدد مسالكهم في حاضرهم، فقد عادوا إلى هذا الإيذاء الأول، يُحيون به غابر ماضيهم؛ وتجلت عودتهم الحالية إلى إيذاء الإله في واحد من أفحش وجوهه، ألا وهو منازعة الإله في صفة عظمى من صفاته³، وهذه الصفة هي "المالك"؛ فالحق سبحانه هو المالك المطلق الذي يؤتي الملك من يشاء وينزعه ممن يشاء؛ لكن هؤلاء الإسرائيليين أبوا إلا أن يكونوا هم المالكون وغيرهم هم المملوكون، بل أرادوا أن يستأثروا بالتملك، أسبابا وأثارا، حتى استوى عندهم الأمران: "الملك" و"الوجود"، فمن لا يملك، أتى له أن يوجد؛ وحيث إن حب التملك استبد بكلية قلوبهم، حتى إنهم، بدونه، لا يشعرون بوجودهم، فقد ركبوا كل الوسائل التي توصلهم إلى امتلاك الأرض المباركة، واتبعوا فيها كل الأساليب التي في مكنتهم، لا يبالون إن هضموا حقا أو تعدوا قانونا أو نكثوا عهدا أو خالفوا وعدا، بل لا ينفكون يبحثون عن مسوغات التمسك بهذه الوسائل والأساليب التملكية على ظلمها وخبثها، مستشعرين أنهم يضاهون الإله في التصرف في ملكه كيف يشاء؛ وبنوا وسائلهم وأساليبهم في منازعة المالكية الإلهية على المبدأ التالي:

كل ما يمكن احتلاله من أملاك غيرهم، فهو بالضرورة، ملك لهم. لذا، اختير لهذا الاحتلال للأرض اسم يميزه عن غيره، وهو "الإحلال"؛ وحده الائتماني هو كالتالي:

الإحلال هو احتلال الأرض، منازعة للمالكية الإلهية.

وقد تجمل وسائلهم الإحلالية، كما هو معروف، في ثلاث: إحداها، الاستيلاء بالقوة على بقع الأرض، عامة كانت أو خاصة؛ والثانية، الاستيلاء على ما فوق الأراضي، منازل كانت أو منابع أو مآثر؛ والثالثة، الاستيلاء على ما تحت هذه الأراضي، أساسات كانت أو دعائم أو حفریات.

² انظر بعض القصص الواردة بهذا الصدد في كتاب التوراة.
³ (قد بلغت هذه المنازعة حد الاعتقاد بأنهم أقدر على التحقق بمقتضيات ص «المالكية» منه؛ تدبر الآيتين الكريم لقد سمع الله قول الذين قالوا إن الله فقير ونحن أغنياء سنكتب بما قالوا وقللهم الأنبياء بغير حق ويقول دوقوا عذاب الحريق، سورة آل عمران، 181؛ وقالت اليهود يد الله مغلولة غلت أيديهم ولعنوا بما قالوا بل يداه مبسوطتان ينفق كيف يشاء وليزيدن كثيرا منهم ما أنزل إلك من ربك طغيانا وكفرا والفتيا بينهم العداوة والبغضاء إلى يوم القيامة كلما أوقدوا نارا للحرب أطفأها الله ويسعون في الأرض فسادا والله لا يحب المفسدين، سورة المائدة، 64.

كما نحصي من أساليبهم الإحلالية ما يأتي: أولها "الإحلال الثابت"، وذلك ببناء المستوطنات والجدران والطرق الالتفافية؛ والثاني، "الإحلال المتوسع"، ويتم بطريق الضم والإلحاق؛ والثالث "الإحلال المتدرج"، ويقوم في تطبيق القوانين الإسرائيلية وممارسة الطقوس اليهودية؛ والرابع، "الإحلال المطلق"، زمانا ومكانا؛ إذ أن كل مدة يستغرقها مكوتهم في أي مكان من أرض فلسطين وما حولها عَدُّوها حقا لهم؛ وكلما طال هذا المكوث، زعموا أنهم أحق بهذا المكان كما أن كل موضع تطؤه أقدامهم، يصير في حكم الحيز الذي لهم، فـ"حدود دولتنا، كما يقول قادتهم، حيث تصل أقدام جيوشنا"؛ وحيث إنه لا اعتبار عندهم إلا للقوة وحدها، فكل ما تمتد إليه أبصارهم من أراضي غيرهم، أضحي بالإمكان أن تطأه أقدامهم؛ بل أكثر من ذلك، كل مكان توهّموا أن أسلافهم مكثوا فيه قليلا أو عبروا به عبورا، حسبوه ملكا لهم؛ "إني، كما تقول زعيمة لهم، أشم رائحة أجدادي في خيبر"؛ والخامس، "الإحلال المقدّس"، ويقوم في التسلط على الأماكن المقدسة، بحيث ينضبط هذا التسلط بالمبدأ التالي:

على قدر قدسية المكان المحتل، يكون الشعور بالملكية.

يترتب على العمل بهذا المبدأ الإحلالي أنهم لا يشعرون بأنهم ظفروا بمبتغاهم في منازعة الإله، حتى يملكوا ما يملك، بحيث تصير بيوته عين بيوتهم؛ وحينها، لا نعجب أن يهجموا على احتلال "بيت المقدس" أيها هجوم مختلقين من خفي الخطط والحيل ما لا يخطر ببال أحد؛ ولن يستقر لهم، قرار، حتى يعرضوا "المسجد الأقصى" بكامله للدمار؛ فيتأتى لهم، حينها، أن يقيموا مكانه رمز الملكية عندهم، أي هيكلًا يضاؤون به الإله في الاتصاف بالملك⁴ يلزم مما تقدم أن خصوصية الدولة التي أنشأها الإسرائيليون، وقد خلعوا عليها أوصاف العدل والمساواة والحرية، ليس الاشتراك في التدبير، وإنما الاشتراك في التمليك، إذ أن فئاتهم تتقاسم الشؤون كما تتقاسم الغنائم، لا فقط لأن مدار هذه الشؤون على الممتلكات المسلوبة عنوة من أصحابها الشرعيين، بل لأن عقولهم وقلوبهم تكيفت بوصف الملكية إلى حد أنها لا تتعامل مع أي شأن، كائنا ما كان، إلا كشيء يُمتلك، إن لم يكن من نصيب هذا، فهو من نصيب ذاك؛ فحقيقة الدولة الإسرائيلية أنها أقرب إلى كونها مؤسسة أعمال منها إلى كونها مؤسسة أحكام؛ ومتى سلّمنا بأن هذه الأعمال مجتمعة تبلغ الغاية في منازعة الإله في صفة

⁴ هذا إن لم يذهب بهم الطغيان إلى حد ادعاء التفرد بكمال الملكية، لا سيما وأن اعتقادهم جازم بأن الذي بناه أول مرة أوتي ملكا لم يؤته أحد من العالمين.

"المالكية"، ظهر أن هذه الدولة عبارة عن النموذج الأمثل لطغيان روح التملك؛ ولا ينقص هذه الحقيقة مطلقاً أن وُجدت أو توجد، تحت رعايتها أو في ظلها، تجمعات خالية من الملكية الخاصة أو تكتلات أخذة بأساليب الاشتراكية، لأن القصد الأول من وراء إنشاء هذه التجمعات والتكتلات هو، بالذات، الاستعداد لمزيد الامتلاك بطريق الإحلال.⁵

2. احتلال الفطرة وإيذاء الإنسان

لئن كان الإسرائيليون لا يستحيون من الإله، فبأن لا يستحيوا من الإنسان من باب أولى؛ وإذا كانوا قد آذوا الإله في أخص صفاته، فبأن يؤذوا الإنسان في أخص صفاته. من باب أولى؛ ولما اتخذ هذا الأذى صورة الاحتلال لزم أن يكون إيذاؤهم للإنسان عبارة عن احتلال أخص ما يميزه، وهو بالذات فطرته التي بها يصنع تراثه الأصيل؛ والفطرة عبارة عن الذاكرة التي تحفظ القيم والمعاني الأصلية الماثلة في روح الإنسان منذ خلقه، نازلة من الروح منزلة الجوهر؛ فلنسم هذا الاحتلال للفطرة، باعتبارها صانعة للتراث باسم "الحلول" [في مقابل "الإحلال" الذي هو احتلال للأرض، باعتبارها ملكاً للإله، منازعة له]؛ فـ "الحلول الإسرائيلي" عبارة عن إفساد الفطرة لدى الإنسان الفلسطيني بما يجعله يتلقى بالقبول مفاسد احتلال أرضه اغتصاباً وتهجيراً وتشريداً وتدميراً وتجريفاً وتقطيعاً؛ والتعريف الائتماني للحلول هو كالاتي:

الحلول هو احتلال الفطرة المؤصلة، جلباً للقبول بتدنيس الأرض المقدسة. فلنوضح الآن كيف أن هذا الإفساد للفطرة يختلف باختلاف درجتي الحلول، وهما:

"قلب القيم" وهو حلول جزئي؛ و"سلب الفطرة"، وهو حلول كلي.

1.2. قلب القيم

إن إحدى درجات إفساد الفطرة هو فصل الإنسان عن بعض القيم الفطرية بما يخدم أغراض الساعي إلى هذا الإفساد؛ ولما بلغ أذى الإسرائيليين غاية التعارض مع هذه القيم الأصلية، فقد اشتدت حاجتهم إلى هذا الفصل، حتى يتسنى لهم أن يعبثوا بقدرة الإنسان الواقع تحت احتلالهم على التقويم الصحيح للأمور؛ ويتمثل هذا العبث في حمله على الانتقال من القيم الفطرية إلى أضدادها، حتى يرى الحق الذي معه باطلاً، ويرى الباطل الذي معهم؛ ومتى تمكنوا من ترسيخ هذه "القيم

⁵ الحكم للقصد الخفي، لا لظاهر الفعل.

الأضداد" في نفس الإنسان الفلسطيني، أحدثوا فيها أنواعا ثلاثة من الإفساد.

1.1.2. إفساد الذاكرة يتمثل هذا الإفساد في جعل الفلسطيني يقدح في سابق اعتقاداته وقيمه أو يتخلى عنها أو ينكرها أو ينساها بالمرّة، أو حتى إذا لم ينسها، تفتر همته اتجاهها، بحيث يستوي عنده وجودها وعدمها؛ ومثال هذا الفساد أن يرى أن تعلق المسلمين بالمسجد الأقصى انتهى مع تحويل القبلة إلى المسجد الحرام، أو يرى أن تعظيم الصخرة يرجع إلى الأمويين، دعما لمركزهم السياسي، بل صرفا للناس عن شد الرحال إلى المسجد الحرام؛ وهذا يعني أن الهدف من إفساد الذاكرة هو أن يؤدي إلى اختلال علاقة الفلسطيني بماضيه. 2.1.2. إفساد الثقة بالذات؛ يتجلى هذا الإفساد الثاني في جعل الفلسطيني يفقد ثقته بقدرته الذاتية على التغيير أو ييأس من إمكان دفع المظالم المرتكبة في حقه، مستسلما لقدره ومصيره، أو يرتاب في فائدة المقاومة، أسلوبا لاسترداد حقوقه، حتى يكاد يرى فيها إرهابا، لا دفاعا، وإتلافا، لا إحياء، وذلك لما استجد عنده من خصوص الاعتقاد بأن الواقع لا يرتفع وأن الالتزامات مع الإسرائيليين لا تنخرم، فضلا عن عموم الاعتقاد بأن العلاقات بالآخرين، شعوبا كانوا أو دولا، إنما هي علاقات مصالح متبادلة يضبطها مبد أن هما: "مبدأ الواقعية السياسية" و "مبدأ العقلانية الإجرائية"؛ وهذا يعني أن الهدف من وراء هذا الإفساد الثاني هو أن يؤدي إلى اختلال علاقة الفلسطيني بحاضره.

3.1.2. إفساد التوجه؛ يتمثل هذا الإفساد الثالث في جعل الفلسطيني يضطرب في اختياراته وأولوياته، فلا ينعقد قلبه على شيء، ولا يحسم في شيء؛ وكذا جعله يتقلب في تحديد مطالبه ومقاصده، فلا يجزم بشيء، ولا يتجه إلى شيء، فاقدا قبلته بالمرّة، كأن يتنازعه الاندماج في المجتمع الإسرائيلي و "العمل على حفظ خصوصيته" أو يتنازعه "خيار المفاوضة" و "خيار المقاومة" أو يتنازعه "مبدأ التعايش السلمي في ظل الدوليتين" و "مبدأ التحاكم إلى نظام علماني في ظل دولة واحدة"؛ من أجل ذلك، لم ينفك الإسرائيليون يدفعوه إلى مزيد الاستغراق في المصالح الخاصة والعلاقات العامة والروابط الخارجية، هذا الاستغراق الذي يحجب عنه، حتما، تصور الآفاق وتبين المشاريع؛ وهذا يعني أن الهدف من وراء هذا الإفساد الثالث هو أن يؤدي إلى اختلال علاقة الفلسطيني بمستقبله.

وتجدر الإشارة بهذا الصدد إلى أنه متى اختلت علاقة الفلسطيني بالزمان في أبعاده الثلاثة الماضي والحاضر والمستقبل، اختلت كذلك علاقته بالمكان؛ ذلك أن الزمان، بموجب تعامل أسلافه الخاص معه، يُعتبر مقياساً من مقاييس المكان، بل شرطاً من شروطه؛ فالوقت الذي يستغرقه الوصول إلى الأرض المقدسة هو الذي يحدد عندهم مكانها، فهذه الأرض هي على مسيرة كذا شهور أو مسيرة كذا أيام أو مسيرة كذا ساعات؛ فالسير إلى أي ناحية من هذه الأرض المباركة لا يقل فضلاً عن الإقامة فيها أو المجاورة بها؛ وما كان ليفوت الإسرائيليين، وهم الذين أقنعوا العالم بأحقيتهم في أرض سكنها لسنوات معدودة بعض أجدادهم المزعومين قبل ثلاثة آلاف عام، إدراك أهمية الزمان، أسلوباً فعالاً في انتزاع المكان؛ لذلك، تراههم يحرصون على أن يحدثوا الاختلال في علاقة الفلسطيني بالزمان حرصهم على إحداث الاختلال في علاقته بالمكان؛ فما إجراءات النفي وتوالي المنع من دخول مدينة القدس ومن الصلاة في المسجد الأقصى لِمُدَد مختلفة، عقاباً، أو بحسب الأعمار، احترازاً، وكذا تقسيم أوقات العبادة بينهم وبين الفلسطينيين ومنع الأذان في المدن الفلسطينية إلا بعض الأعمال الخبيثة المراد بها إضعاف تعلق الفلسطيني بالمكان بطريق إضعاف تعلقه بالزمان.

2.2. سلب الفطرة

إذا كان "قلب القيم" إفساداً للفطرة، فإن "سلب الفطرة" نهاية في إفسادها؛ فاحتلال الفطرة الذي أسميناه بـ"الحلول" هو أوسع وأظهر في "سلب الفطرة" منه في "قلب القيم"؛ إذ أن "قلب القيم" هو فصل لبعض القيم عن الفطرة واستبدال أضدادها مكانها، بينما "سلبُ الفطرة" هو اجتثاثها أو استئصالها، بحيث يكون "الحلولي" إنساناً بلا فطرة، قاطعاً صلته بعالم الغيب الذي خرج منه، وعُرف هذا النوع الكلي من الحلول، في الخطاب السياسي والقانوني المتداول، باسم "التطبيع"؛ و"التطبيع" الذي يريده الإسرائيليون ينقسم باعتبار سعته الجغرافية إلى ثلاثة أنواع: "التطبيع الفلسطيني" و"التطبيع العربي" و"التطبيع الإسلامي" يُرتبون بعضها على بعض؛ فقد سعوا، في البداية، إلى التطبيع الإسلامي، ظناً منهم أنه يفتح الطريق للتطبيع مع العرب ولو على جهة السر؛ وبعد اتفاقيات "كامب ديفيد" و"وادي عربة"، طمعوا في أن يكون التطبيع العربي الجزئي طريقاً إلى التطبيع الكلي معهم؛ ثم، بعد اتفاقيات "أوسلو"، اتخذوا التطبيع الفلسطيني مطية لتحصيل المزيد من التطبيع العلني؛ والآن وقد أصاب العالم

العربي ما أصابه من آفات التنازع والتقاتل والجهالة والعمالة، يُركّزون على التطبيع العربي العلني، باعتبار التردّي العربي الحالي فرصة لا تفوت لإملاء تصورهم للتطبيع العلني على من لا يزال من العرب متردداً في الهرولة إليهم، تمهيداً لتصفية القضية الفلسطينية بصفة نهائية؛ ولا يهمننا التعرض لبنود هذا التطبيع التي أضحى يعرف فداحة أخطارها القاصي والداني بقدر ما يهمننا الوقوف عند بعض الخصائص الحلولية التي يتصف بها المطبّعون والتي تجعل التطبيع عبارة عن تضييع ما لا يُضيع من مزايا الذات الإنسانية؛ ولنذكر من أشكال هذا التضييع أربعة، وهي:

1.2.2. تضييع الطبيعة؛ لقد أريد بـ "التطبيع مع الكيان الإسرائيلي"، بطريق دلالة المطابقة، الارتباط بهذا الكيان بما يجعل وجوده في فلسطين وجوداً مشروعاً؛ كما أريد به، بطريق دلالة الالتزام أن هذه المشروعية توجب لهذا الكيان أكثر مما يجب لغيره من دول الجوار، بحكم تفوقه في مختلف مجالات الحضارة المعاصرة؛ لكن الارتباط الذي يكون بهذا الوصف لا تصح تسميته بـ "التطبيع"، وبيان ذلك من الوجوه الآتية:

أ. أن لفظ "التطبيع" تفعيل من "الطبع" أو "الطبيعة"؛ و"الطبيعة" هي "الجبلة"، أي الخلق الذي يتصف به الإنسان من أصل الخلقة)⁶، بينما الارتباط بالكيان الإسرائيلي يتعلق، أساساً، بإضفاء المشروعية على كيان غير مشروع، فأدل اسم عليه هو "الشرعنة" (أو قل "التشريع")؛ والشرعنة خلاف التطبيع، فقد تُمنح الشرعية لما ليس بطبيعي، كما أن "الطبيعة" قد توجد فيما ليس بشرعي، لأن الشرع عبارة عن "وضع" منشؤه الأمر التكليفي، في حين أن الطبيعة عبارة عن "خلقة" منشؤها الأمر التكويني.

ب. أن مفهوم "التطبيع" يقوم على افتراض مسبق، وهو أن الارتباط بالكيان الإسرائيلي كان طبيعياً قبل الآن؛ لكنه لم يبق كذلك، فيتعيّن ردّه إلى سابق عهده الطبيعي؛ والحال أن هذا الافتراض المسبق باطل؛ وإذا بطل هذا الافتراض صار التطبيع في حكم ما لا معنى له،

⁶ (6) إن مفهوم «الطبيعة»، بموجب دلالتها على الخلقة، أقرب إلى معنى الفطرة، إذ الفطرة هيئة جبل عليها الإنسان كما جبل على الصفة الطبيعية؛ فإذا قيل: «التطبيع»، فكأنها قيل «التفطير»، أي إضفاء الصفة الفطرية على الشيء؛ وهذا يناقض ما قرناه من كون التطبيع هو احتلال للفطرة، أي حلول، وأن الحلول الكلي إنما هو اجتثاث للفطرة، لا تثبيت لها كما يكون التطبيع تثبيتاً للطبيعة.

بحيث لا يقبل الحكم عليه، لا صدقا ولا كذبا، إذ كيف يُطَبَّع مع ما لم يسبق له أن كان طبيعيا.

ج. أن التطبيع لا يصح إطلاقه على الارتباط بالكيان الإسرائيلي إلا في معنى يضاد المراد منه؛ وصيغة "التفعيل"، في اللسان العربي، تُمكننا من ذلك، إذ أنها من صيغ الأضداد؛ فمثلا، لفظ "التمريض"، فإذا قيل: "مرَّض فلانا"، فقد يراد أنه "صيره مريضا"، وقد يراد ضد هذا المعنى، أي أزال "عنه مرضه"؛ وإذا كان الأمر كذلك، فقد جاز لنا أن نستعمل مفهوم "التطبيع" في معنى إزالة الوصف الطبيعي عن الارتباط بالكيان الإسرائيلي، حتى ولو أقيمت علاقات معه في السر أو العلن؛ فيصير قولنا: "الدول العربية المطبوعة" مرادفا لقولنا: "الدول العربية التي ارتبطت بالكيان الإسرائيلي بعلاقات غير طبيعية".

مما أتينا على ذكره، يلزم أن المطبَّع ينقلب عليه مقصوده، إذ بقدر ما يريد أن يدخل في علاقات طبيعية مع الكيان الإسرائيلي، فإنه لا يفعل إلا أن ينزع عنها صفتها الطبيعية، نظرا لأن الفطرة التي تُمكنه من إضفاء هذه الصفة بحقها على الموصوف، صارت، بحكم

وضعه الحلولي - أي بحكم احتلال هذا الكيان لفطرته - مفقودة عنده.

2.2.2. تضييع الروح؛ لما كان الأصل في التطبيع هو الحلول الكلي، أي احتلال الفطرة، فقد يظن الظان أن هذا الحلول مبعث حياة للروح التي تحمل هذه الفطرة، بحجة أن الأصل في "الحلول" هو أن المبدأ الحال يكون أسمى من المحل الذي يحل فيه، ممتزجا به امتزاجا يبعث فيه القوة التي لم تكن فيه؛ لكن هيهات أن يكون هذا وضع المطبيع مع الحلول الإسرائيلي، وتوضيح ذلك من الوجوه الآتية:

أ. يقوم الحلول الإسرائيلي في اقتلاع فطرة المحتل من جذورها؛ وقد ذكرنا أن الفطرة عبارة عن جوهر الروح، بحيث توجد الروح بوجوده؛ فإذا انتزع الجوهر، انتزعت الروح فيلزم أن الحلول الإسرائيلي، باجتثاثه لفطرة المحتل، إنما يجتث روحه، واجتثاث الروح شر من اجتثاث البدن؛ وعلى هذا، يكون المطبيع قد آثر موت روحه على موت بدنه.

ب. ليست الإرادة الإسرائيلية⁷ التي تقصد أن تحلُّ في فطرة المحتل أشرف من هذه الفطرة؛ وبيان ذلك أن الفطرة تتضمن المعاني والقيم

⁷ المقصود هو الإرادة المؤسسة على الفكرانية الصهيونية والثقافة اليهودية والسياسة الإسرائيلية.

التي فطر عليها الإنسان، مادام أنه قد خُلق في أحسن تقويم، بينما الأصل في الإرادة الإسرائيلية الأخذ بالقيم المضادة لهذه القيم الفطرية؛ فينتج أن الإرادة الإسرائيلية لن ترقى أبداً بالذات التي تحل فيها، وإنما تتردى بها إلى الدرك الأسفل؛ وعلى هذا، يكون المطبع قد استبدل الإرادة الدنيا بفطرته التي هي أعلى.

ج. بنيت الإرادة الإسرائيلية، أصلاً، على حشد من الأساطير والأباطيل التي لا قبل للعقل بها، بينما الفطرة منشؤها عالم الحقائق الملكوتية التي لا يملك العقل إلا أن ينبهر بجلالها، مقراً بعجزه عن إدراكها؛ فإذا تطاولت الإرادة الإسرائيلية على الفطرة، مقتحمة رحابها، لم يكن بد من أن تحجب عن صاحبها، بأساطيرها الباطلة، هذه الحقائق العظمى؛ ومن ثم، يكون المطبع قد استبدل فاسد الأوهام بصحيح الحقائق.

د. يملك الإنسان القدرة على أن يولد من القيم الأصلية للفطرة قيماً أخرى يُكوّن مجموعها ما قد نسميه بـ "الحكمة"، بحيث ينقسم زاد الإنسان من القيم إلى قسمين: "قيم الفطرة" و"قيم الحكمة"؛ وإذا صح هذا صح معه أيضاً أن الفئات الثلاث التي تتعرض للتطبيع - وهي: "الفلسطينيون" و"العرب" و"المسلمون" - على الرغم من اتحاد فطرتها، يمكن لكل واحدة منها أن تُفرّع على هذه الفطرة الواحدة قيماً مختلفة تخصصها، بحيث تكون لكل فئة حكمتها الخاصة بها؛ وإذا كان الأمر كذلك، فقد لزم أن يؤدي حلول الإرادة الإسرائيلية في أفراد هذه الفئات الثلاث، لا إلى انتزاع فطرتها فحسب، بل أيضاً إلى محو حكمة كل فئة منها، لأن الإرادة الإسرائيلية تحتل فضاءها الروحي بكليته؛ من هنا، يكون المطبع قد قضى على نفسه بموتين شنيعين: "موت الفطرة" و"موت الحكمة".

هـ. قد يقال بأن الإرادة الإسرائيلية، هي الأخرى، تتأسس على "المعرفة الإسرائيلية" التي تنزل منزلة "الحكمة" التي اختص بها الإسرائيليون، وهي مجموعة القيم العلمية والتقنية التي اكتسبوها، وأن الفلسطيني أو العربي أو المسلم يشعر إزاءها بضالة علمه وضحالة فكره، فيكون حرياً به أن يتقبل حلول الإرادة الإسرائيلية في فطرته، لكي يحصل هذه القيم المفقودة عنده؛ الجواب أن الإسرائيلي، بحكم منطق الاحتلال، يحرص على أن يمنع المحتل من الوصول إلى هذه المعرفة النافعة، خوفاً من أن يطاوله، يوماً، ويقوى على تحرير نفسه، بل إنه يعرض هذا المنع نفسه، دهاءً ومكراً، في صورة معرفة أخرى تجعل المحتل ينخدع بها، منصرفاً عن طلب المعرفة التي مُنعت عنه؛

وحسبنا شاهدا على ذلك المعرفة التي صيغت بها اتفاقيات "أوسلو" والتي انخدعت بها منظمة التحرير الفلسطينية، فهل في الانخداع السياسي أكبر من أن يُتَّفَق على قشور الصراع، ويؤجل اللب كالقدس والحدود إلى مفاوضات لا يحدها زمان ولا يُحدد لها مكان! وعلى هذا، يكون المطيع قد أخذ بالمعرفة التي تحجبه عن المعرفة.

وخلاصة القول إن الحلولي المطبّع يستبدل الذي هو شر بالذي هو خير، مضيعا فطرته؛ إذ يؤثر موت فطرته على موت بدنه، بل يجمع إلى موت فطرته موت حكمته؛ كما أنه يؤثر الاستغراق في الوهم الأسطوري على أن يرقب الحقيقة الروحية، بل إنه يتعلق بالمعرفة الإسرائيلية التي تضره، ولا تنفعه.

3.2.2. تضييع القداسة؛ لقد أخذ "القدوس"، سبحانه وتعالى، في عالم مقدّس، من الإنسان، وهو في حالته القدسية، ميثاق الائتمان على أمور مقدّسة؛ فـ"المقدس" أول مكوّن فطري قاعدي أئتمن عليه الإنسان؛ ومعلوم أن الحلولي يتعاطى تطبيع نفسه على الاعتقاد بأن الأرض المقدسة ليست بالقداسة المظنونة، ولا الحرم القدسي، ولا المسجد الأقصى بهذه القداسة، فيستوي عنده احتلال الإسرائيلي لهذه الأمكنة واحتلاله لغيرها، بل يستوي تسليمها الطوعي له وتسليم سواها، رافعا القدسية عن هذه الأمكنة؛ ولما كان "المقدس" هو كل مطهر من الدنس، أيا كان، وكان أولى الدنس بالتطهير هو الشرك، وقع الحلولي المطيع في تدنيس المكان الذي طهر من الشرك، بل تبدل، بفطرة التقديس، نزعة التدنيس. ومعلوم أن "المنزل" (أي التنزيل) صورة أخرى للمقدّس كما أن "الأرض" صورة من صورته؛ بيد أن المطيع يهون عليه أن يعث بالكتاب المنزل على قدر ما يطلبه المحتل الإسرائيلي؛ فيتأوّل الآيات القرآنية على غير وجوها، ليا لنصوصها، ويشغل بحذف السُّور التي تقص أخبار اليهود، إن نكثا للعهود، أو مخالفة للمواثيق، أو عبادة للأوثان، أو قتلا للأنبياء، مع أن التصديق بهذه الأخبار المحذوفة شرط في التحقق بالإيمان؛ بل يتجرأ على ما لم يجرؤ عليه أحد، فيصرف بعض أركان الدين كركن الجهاد، متعللا بأنه مجرد إرهاب، حتى في صورته الدفاعية، إذ يُصرُّ على أن الكيان الإسرائيلي يجنح إلى السلم، معتبرا دفع الاحتلال إنما هو اعتداء عليه؛ وحيث إن "المنزل" هو أساس الاتصال بين العوالم، ظاهرها وباطنها، فإن عبث المطيع به يجعل شعوره بهذه الصلة يختل أيها اختلال؛ وإذا اختل شعوره، اختل إدراكه، فيحسب أنه يُحسن حيث يسيء، ويهتدي حيث يضل؛ وهكذا،

فإن تناول المطبوع على حرمة المنزل يذهب بآخر بقية من منزوع فطرته، ألا وهو عقله.

ولا يكتفي المطبوع بأن يأتي ما أتى تدنيسا للمقدّس، وتحريفا للمنزل، بل يشتغل بترويض نفسه على مزيد التدنيس والتحريف كاسرا آخر الموانع النفسية، ومتجاوزا كل الاعتبارات المضادة كيما يُحصل الاستعدادات النفسية الضرورية، ويصير له التطبيع بمنزلة "الطبع" الذي لا انفكاك عنه، إذ يكون قد استدخل في نفسه، ضوابطه وشرائطه على تمامها؛ وعندها، فكما هان عليه أن يرفع القدسية عن "بيت المقدس"، فكذلك. عليه أن يرفعها عن "بيت الكعبة"، متى امتدت أطماع المحتل الإسرائيلي إلى ما حوله من الأرض المباركة، حرصا منه على استرضائه وكما أنه هان عليه أن يُسقط بعض الكتاب المنزل، فكذلك يهون عليه، متى أبدى هذا المحتل أدنى سخط على نظام حكمه، أو تشكك هو في استمرار مساندته له، أن يُسقط الكتاب كله، طمعا في استعادة ثقته؛ فما دّس ما دّس، ولا حرّف ما حرّف إلا من أجل أن يضمن دوام سلطته ولو صورة أو رمزا، لأن حبه للتملك لا يقل عن حب الإسرائيلي، فكلاهما ينازع الإله في مالكيته، وإلا ما كانت لتحلّ إرادة أحدهما في الآخر؛ وهكذا، يتضح أن المطبوع لا يتوب من تطبيعه، بل، على العكس، يرسخه، حتى يصير له سجية.

4.2.2. تضييع الحياء؛ لا يخفى أن الحياء خُلِق رفيع يبعث على اجتناب المنكرات

وعلى رأسها إيذاء الآخرين؛ فاستحق أن ينزل مرتبة الخلق الأول الذي تتفرع عليه باقي الأخلاق، بل أن ينزل منها منزلة الشرط من المشروط، فلا خُلِق إلا وفيه قدر من الحياء، قل أو كثر؛ والحال أن الأصل في وجود التطبيع هو فقدان الحياء؛ فلولا وقاحة المطبوع الحلولي ما كان ليتعاطى التطبيع مع عدو مبين للفطرة؛ وتتجلى هذه الوقاحة في المظاهر الآتية: أ. النسيان الكلي للنظر الإلهي؛ معروف أن المرء لا يشعر بالحياء، إلا لأنه، عند إقدامه على فعل من الأفعال، يجد نفسه متصوّرا لنظر غير نظره مراقب له، نظر قادر على الحكم عليه، فيحجم عن هذا الفعل متى قدر أن هذا النظر يحكم على فعله سلبا؛ وقد يكون هذا النظر الثاني نظراً لإنسان مثله، على أن هذا النظر لا يكون له من الأثر إلا بالقدر الذي يُنبه على وجود النظر الإلهي، بحيث يكون النظر الإلهي هو الأصل في وجود الحياء؛ فوجود الاستحياء من

النظر البشري إنما هو متفرع على الاستحياء من النظر الإلهي، أقر به من أقر وأنكره من أنكر.

أما حال المطبع مع الحياء من النظر الإلهي، فسوؤه ليس طبقة واحدة، وإنما طبقات بعضها أسوأ من بعض أولاهها، أن المطبّع ينكر وجود تنبيه النظر البشري على وجود النظر الإلهي، بحيث يصفو له التوقّح على النظر البشري، فيأتي منه ما استطاع؛ والثانية، أنه يعمى أو يتعمى عن وجود النظر الإلهي، فلا يتردد في أن يفعل ما يُسخط ربّه؛ والثالثة، أنه يسعى إلى الحيلولة دون حياء الآخرين من النظر الإلهي، إذ لا يرضى عنهم، حتى يكونوا مثله، وقاحة والرابعة، أنه يلجأ إلى أخبث الوسائل لكي يصرف عن الحياء من النظر الإلهي، فئتين خاصتين من الناس: إحداهما الفئة التي اختصت بتعلق قلوبها بهذا النظر لإقامتها في الأرض المقدسة، وهي التي خصها الإله بنظر من عنده؛ والثانية، الفئة التي تشاركها قوة هذا التعلق، حتى ولو لم تكن مقيمة بهذه الأرض المباركة؛ فيتبين أن المطبع لا يكتفي بأن ينزع الحياء من نفسه، بل يسعى إلى أن ينزعه من غيره؛ فوقاحته ليست من جنس الوقاحة القاصرة، وإنما هي وقاحة متعدية صريحة.

ب. فقدان التمييز الأخلاقي؛ معلوم أن الشعور الأخلاقي الذي يُعرف باسم "الضمير" أو "الواعظ" أو "الوازع" يُمكن الإنسان من تمييز الخير من الشر أو تمييز الحق من الباطل؛ والظاهر أن المطبع فقد هذا السلطان الأخلاقي، بموجب حلول الإرادة الإسرائيلية فيه، إذ اضمحلت فطرته، فطفق يستبدل، بقيمه الأصلية، قيما مضادة لا يملك الحكم عليها، ناهيك عن التفريع عليها أو ترتيبها بحسب آثارها، كأن يستبدل بالمعاداة الموالاة وبالمقدّس المدنس وبالحق القوة؛ وبذلك، تفسد ملكة الحكم لديه أيما فساد، فلا يقدر، من تلقاء نفسه، أن يُفرّق قبل الفعل بين ما يجب عليه فعله من حيث هو، في ذاته، خير وبين ما يجب عليه تركه من حيث هو في ذاته، شر؛ ولا أن يفرق، بعد الفعل، بين ما يستحق المدح من حيث هو، في جوهره، مصلحة وبين ما يستحق الذم من حيث هو، في ذاته، مفسدة؛ إذ حسبه أن يفعل ما تأمره به الإرادة الإسرائيلية، والخير كله فيما فعل، لأن هذا المفعول، - ظنه يستحق المدح ولو كان في ذاته، شرا؛ وحسبه أيضا أن يترك ما تنهاه عنه هذه الإرادة والشر كله فيما ترك، لأن هذا المتروك، حسب ظنه، يستحق الذم ولو حسب كان، في ذاته، خيرا.

لذلك، تجد الحاكم المطيع لا يبدي أي استعداد لأن يتوب من خطيئته، ولا أن يندم على أذيته؛ وحيث إن حب التملك أو حب التسلط يُعَمِّيه، تأخذه العزة بما اقترف؛ فتقلب عنده ضرورة التوبة إلى إصرار على الخطيئة، وضرورة الندم إلى الاغترار بها؛ وأنى له أن يعتز بما اقترف! إذ أن قيمه هي أضداد للقيم الفطرية، فعزته إنما هي في ميزان الفطرة، ذلة؛ فالمطيع لا يكون إلا ذليلاً مذلولاً؛ وعلامة ذلك أنه لا ينفك يتزلف لمن أذله، حتى يبلغ حد إعلان مبايعته؛ وهكذا، فلما فقد هذا المطيع فرقان الضمير الذي يرفعه، كان لا بد أن يتضع لمن بذله

ج. ممارسة النفاق؛ معلوم أن النفاق هو إظهار خلاف ما في الباطن لغرض من الأغراض؛ وقد يقع فيه من يقع عن مجاملة أو مخاتلة، وقد يأتيه في وقت أو وضع، ولا يأتيه في وقت أو وضع آخر؛ لكن المطيع يتميز بكونه يمارس النفاق على أوسع نطاق؛ ذلك أن ذاته المستلبة تكون بين حالتين كليهما تدعوه إلى النفاق:

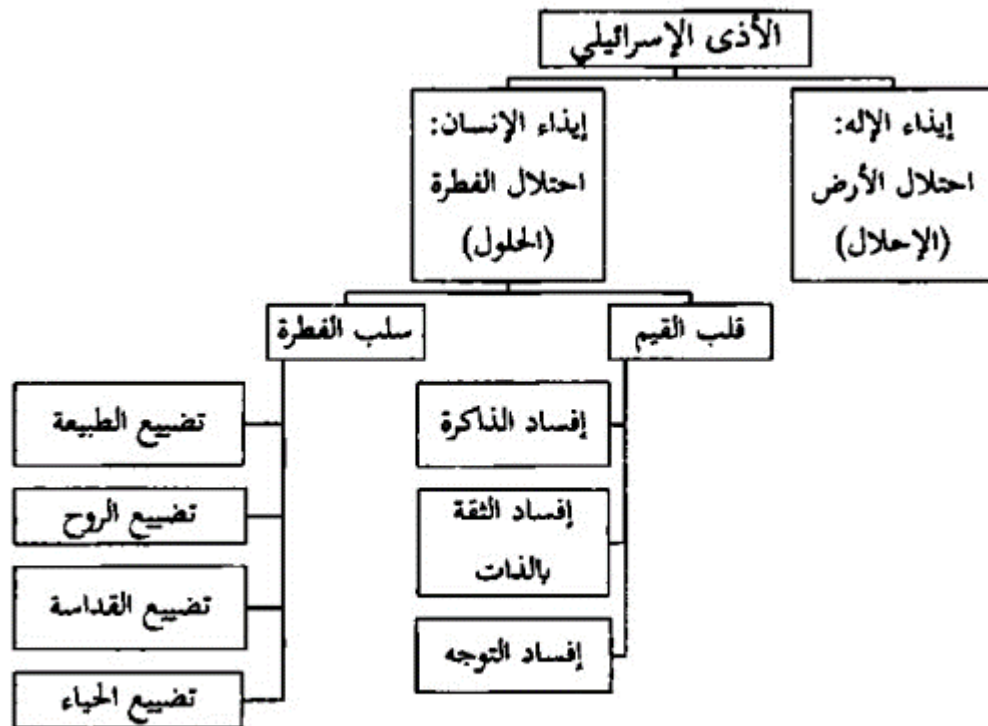
أولاهما، أنها تضاد الذوات التي حافظت على فطرتها في أمته، فيضطر إلى إخفاء استلابه وإظهار عكسه، أي أصالته؛ ولا يرجع هذا الاضطرار إلى كونه يتقي أن يصدم هذه الذوات ذات الفطرة، لأنه لو علم أن الصدمة تجعلها تطبع، لكشف عن استلابه، وإنما يرجع هذا التخفي إلى كونه يروم أن يسلب الذوات من بني جلدته أو عقيدته فطرتها على التدريج وفي غفلة من أمرها، موهما إياها بأنه يتعامل معها على مقتضى هذه الفطرة؛ فنفاق المطيع لأهل الفطرة استدراج خفي لهم ومكر متين بهم.

والحالة الثانية، أن ذاته، وإن أضحت من جنس الذات الإسرائيلية، فإنها لا ترقى إلى رتبته؛ وإيقانه بهذه الدونية يضطره إلى إخفائها كما يُخفي استلاب ذاته على أهل الفطرة؛ وليس ذاك لأنه يعتقد أن الإسرائيليين يندفعون بهذا الإخفاء، فيحسبون ذاته على قدر ذواتهم من جهة تحققها بالإرادة الإسرائيلية، وإنما لأنه يطمع في أن يُشفقوا عليه لما يلاقيه من عناء في التظاهر بما ليس من قدره ولو أنه أمسى من طبعه، مستعذبا تكريسهم لدونيته؛ فنفاق المطيع لأهل إسرائيل استعطاف خفي لهم وتقرب مشين إليهم.

ومع هذا كله، يبقى أن الباعث الدفين على النفاق عند المطيع ليس القدرة على التضليل، وصولاً إلى تطبيع عقول بني جلدته أو تليين قلوب الإسرائيليين، وإنما الخوف من الناس، عجزاً عن المواجهة، هذا الخوف الذي ولده فيه عدم خوفه من رب الناس؛ إذ يخاف أن يضروه

بما لا يخاف أن يضره به ربه، إن هو أظهر ما يُبطنه؛ فالجبن هو الذي يدعوه إلى أن يكون ذا وجهين بين الناس، لاقيا كل فئة بما تحب، وهو في كلا الحالين كاذب، فيلقى أهل الفطرة بظاهر الفطرة، مبطنًا خلفها، كما يلقى أهل إسرائيل بظاهر الخضوع للإرادة الإسرائيلية، مبطنًا التقصير فيه⁸؛ أو قل، بإيجاز، إن عريض نفاق المطيع إنما هو من وجود شنيع جبنه.

وجملة القول في التطبيع هو أنه عبارة عن تضييع، فالمطبيع يضيّع الطبيعة بمعنى "التحقق بالجلبة"، ويضيّع الروح بمعنى "التحقق بالفطرة"، ويضيّع القداسة بمعنى التحقق بالظهر، ويضيّع الحياء بمعنى "التحقق بالخلق الأول"؛ ولا يقنع بأن يضيّع هذه القيم في نفسه، بل يتطلع إلى أن يجعل أمة العرب وأمة المسلمين معا تضيّعانها، فتضييعه ليس قاصرا على نفسه، وإنما متعديا إلى غيره؛ وعليه فإن المطبّع ذات ضائعة ومضيعة، وتضييعها ذو وجهين: "تضييع للقيم" و"تضييع للامم".



الشكل 1

⁸ الحكم في الحالين للباطن، لا للظاهر.

ها نحن قد فرغنا من الجواب عن السؤالين الائتمانيين اللذين وضعناهما بصدد الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين وهما: سؤال "إيذاء الاحتلال للإله" وسؤال "إيذاء الاحتلال للإنسان"؛ وقد اتضح أن "إيذاء الإله المتمثل في "الإحلال"، أي "احتلال الأرض" يقوم في منازعة الإله صفة "المالك الحق"؛ كما اتضح أن "إيذاء الإنسان" المتمثل في "الحلول"، أي "احتلال الفطرة"، على رتبتين: "قلب القيم" و "سلب الفطرة"⁹؛ يتعين الآن أن نباشر الجواب عن السؤال الائتماني الثالث، وهو كيف ندفع الإيذاءين الإسرائيليين: "إيذاء الإله" و "إيذاء الإنسان؟ واضح أن هذا السؤال مردود إلى السؤال الآتي، وهو: كيف ندفع الاحتلالين الإسرائيليين: "الإحلال بالأرض" و "الحلول بالفطرة"؟

3. ماهية المراقبة المقدسية

لما كان الإحلال احتلالاً لأرض مقدّسة، فقد تعاطى سلب "القداسة" عنها، أي تعاطى تدنيسها؛ فيلزم أن دفع هذا الإحلال يوجب تطهير الأرض المحتلة من "الذنس"، أي "تجديد قداسة الأرض"؛ ثم لما كان الحلول احتلالاً لفطرة أصيلة، فقد تعاطى سلب "الأصالة" عن هذه الفطرة، أي تعاطى تزييفها؛ فيلزم أن دفع هذا الحلول يوجب تطهير الفطرة المحتلة من "الزيف"، أي "تجديد أصالة الفطرة"¹⁰

وإذ تقرر هذا، ظهر أن القيام بهذا التطهير المزدوج: "تطهير الأرض من الذنس" و "تطهير الفطرة من الزيف"، أو القيام بهذا التجديد المزدوج: "تجديد قداسة الأرض" و "تجديد أصالة الفطرة" لا تقدر عليه إلا المقاومة التي تأخذ بالمبدأ الائتماني السابق الذي يفرق بين الصورة والروح، فتفرق بين "احتلال الأرض" الذي هو صورة "الإحلال" وتدنيس الأرض "الذي هو روحه، كما تفرّق بين احتلال الفطرة "الذي هو صورة "الحلول" و "تزييف الفطرة" الذي هو روحه؛ وبناء على هذا التفريق، تقرر بأنه لا نهاية للاحتلال الإسرائيلي إلا بنهايتين: "نهاية دنس الأرض" و "نهاية زيف الفطرة"، (أي بعودة "قداسة الأرض" و "أصالة الفطرة").

ونطلق على المقاومة القائمة على هذا المبدأ الائتماني اسم "المراقبة المقدسية"؛ فمعلوم أن "المراقبة" هي، بوجه عام، ملازمة ثغر يُخشى

⁹ مع العلم بأن سلب الفطرة يلزم منه قلب القيم، فكل سلب للفطرة قلب للقيم، لكن ليس كل قلب للقيم سلباً للفطرة.

¹⁰ الشاهد على وجود الصلة بين قداسة الأرض وأصالة الفطرة ما ورد في إحدى الروايات من أن الرسول، صلى " الله عليه وسلم، لما أم الصلاة بالأنبياء عليهم السلام في المسجد الأقصى، أخذ البيعة والوارثة منهم، متهيئاً للعروج إلى السماء، أتاه جبريل عليه السلام، بشرايين، فاختر اللبّن؛ فقال له جبريل: «أصبت الفطرة».

هجوم العدو منه، كي لا يباغت الآمنين، وحتى إذا هجم، تتم مقاومته بكل قوة؛ وحيث إن العدو الإسرائيلي دنس الأرض وزيف الفطرة، نضع للمرابطة المقدسية التعريف الآتي:

المرابطة المقدسية هي | المقاومة التي تلازم ثغور الأرض المقدسة لتتصدى لتدنيسها، وتعيد إليها قداستها، وتلازم ثغور الفطرة المؤصلة لتتصدى لتزييفها وتعيد إليها أصالتها.

تلازم من هذا التعريف النتيجة الائتمانية التالية، وهي:

أن المrabطة المقدسية ليست فضاء ماديا بقدر ما هي فضاء معنوي.

وبيان ذلك من الوجوه الآتية:

أولها، أن "قداسة الأرض" و "أصالة الفطرة" اللتين تتولى هذه المrabطة تجديدهما هما معنيان روحيان صريحان؛ وحضورهما في الوجدان أقوى من حضور المدركات الحسية للعيان؛ فـ "الإحلال" الذي يسيئ إلى قداسة الأرض و "الحلول" الذي يسيء إلى أصالة الفطرة مدركان حسيان، غير أنه لولا المعنيان الروحانيان: "القداسة" و "الأصالة"، ما رابط مرابط، مقاوما هاتين الظاهرتين الاحتلالتين، حتى كأن إدراكهما منوط بإدراك هذين المعنيين الروحانيين.

والوجه الثاني، أنها تمتح من مصادر روحية متعددة:

أ. عظمة الميراث الروحي الذي خلفته الرسل والأنبياء والصالحون عبر القرون والذي لا يزال يغشى أكناف بيت المقدس إلى يوم الدين.

ب. قوة الرباط بوجه عام، و "قوة رباط البراق" الذي يدل على "الوثاق" بوجه خاص؛ إذ قوة هذا الرباط تأتي من الذي تولى إبرامه، وهو الملك الشديد القوة، أي جبريل، عليه السلام، إذ هو الذي أحكم ربط البراق بالحائط؛ وليس هذا فقط، بل كانت سرعة أن "المrabطة" هي، بوجه عام، ملازمة ثغر يُخشى هجوم العدو منه، كي لا يباغت الآمنين، وحتى إذا هجم، تتم مقاومته بكل قوة؛ وحيث إن العدو الإسرائيلي دنس الأرض وزيف الفطرة، نضع للمrabطة المقدسية التعريف الآتي:

المrabطة المقدسية هي | المقاومة التي تلازم ثغور الأرض المقدسة لتتصدى لتدنيسها، وتعيد إليها قداستها، وتلازم ثغور الفطرة المؤصلة

لتنصدي لتزييفها وتعيد إليها أصالتها¹¹. تلزم من هذا التعريف النتيجة الائتمانية التالية، وهي:

أن المrabطة المقدسية ليست فضاء ماديا بقدر ما هي فضاء معنوي.

وبيان ذلك من الوجوه الآتية:

أولها، أن "قداسة الأرض" و "أصالة الفطرة" اللتين تتولى هذه المrabطة تجديدهما هما معنيان روحيان صريحان؛ وحضورهما في الوجدان أقوى من حضور المدركات الحسية للعيان؛ فـ "الإحلال" الذي يسيئ إلى قداسة الأرض و "الحلول" الذي يسيء إلى أصالة الفطرة مدركان حسيان، غير أنه لولا المعنيان الروحانيان: "القداسة" و "الأصالة"، ما رابط مرابط، مقاوما هاتين الظاهرتين الاحتلالتين، حتى كان إدراكهما منوط بإدراك هذين المعنيين الروحانيين.

والوجه الثاني، أنها تمتح من مصادر روحية متعددة:

أ. عظمة الميراث الروحي الذي خلفته الرسل والأنبياء والصالحون عبر القرون والذي لا يزال يغشى أكناف بيت المقدس إلى يوم الدين.

ب. قوة الرباط بوجه عام، و "قوة رباط البراق" الذي يدل على "الوثاق" بوجه خاص؛ إذ قوة هذا الرباط تأتي من الذي تولى إبرامه، وهو الملك الشديد القوة، أي جبريل، عليه السلام، إذ هو الذي أحكم ربط البراق بالحائط؛ وليس هذا فقط، بل كانت سرعة البراق سرعة نور عينه، يضع خطوه عند أقصى بصره¹²؛ وبهذا، تكون المrabطة المقدسية وثاقا يجمع بين قوة جبريل، إحكاما، وسرعة البراق، تأثيرا.

ج. جلال السجود؛ إذ أن الرسول، وهو يُسرى به إلى المسجد الأقصى من المسجد الحرام، توقف مرات للصلاة وأم بالأنبياء والرسل في هذا المسجد، وعرج منه إلى السماء لتلقي الصلوات الخمس المفروضة، وحيا مباشرا، كل صلاة منها تعدل صلوات عشر، وسَمَّى انتظار الصلاة بعد الصلاة رباطا¹³؛ ولما كان في السجود من القرب إلى الله ما ليس

¹¹ ثغور الفطرة هي كل مجالات التراث التي قد يهجم منها العدو

¹² قد نجد في رباط الصلاة ورباط البراق إشارة إلى أن الرسول هو المrabط المقدسي الأول الذي لا ينقطع رباطه إلى يوم الدين، متمثلا في الطائفة المنصورة المrabطة إلى أن يأتي ذلك اليوم، فرباطها الديمومي إنما هو قبس من رباطه السرمدى، عليه الصلاة والسلام؛ تأمل الحديث الشريف: لا تزال طائفة من أمتي على الدين ظاهرين، لعدوهم قاهرين، لا يضرهم من خالفهم، إلا ما أصابهم من لأواء [أي من أذى، حتى يأتي أمر الله، وهم على ذلك]. قيل: يا رسول الله، وأين هم؟ قال: ببيت المقدس وأكناف بيت المقدس»، مسند الإمام أحمد.

¹³ تدبر الحديث الشريف: «ألا أدلكم على ما يمحو الله به الخطايا، ويرفع به الدرجات؟ قالوا: بلى يا رسول الله، قال: إسباغ الوضوء على المكاره، وكثرة الخطى إلى المساجد وانتظار

في غيره من أعمال الصلاة، وكان منه "المسجد" الذي لا بيت من البيوت أقرب منه إليه سبحانه وتعالى، كانت المراقبة المقدسية لا أدوم منها على طلب هذا القرب الإلهي ؛ لذلك، باتت المراقبة المقدسية حالة سجودية تلازم المرباط في كل أفعاله وأوضاعه، أو، بإيجاز، هي دوام شعور المرباط بالقرب في كل تصرفاته.

د. جمال الشهود؛ فقد أشهد الرسول صلى الله عليه وسلم في إسرائه ومعراج من المشاهد الكونية والملكوية ما لم يشهده غيره من البشر ، فالإسراء والمعراج صفتان شهوديتان بحق؛ ولما كان في "الشهود" أو المشاهدة أو "الرؤية" من الإدراكات ما ليس في غيره من تمام التحقق مما وقع وبما وقع، كانت المراقبة المقدسية لا أشد منها طلبا للتحقق من الوقائع وبها؛ لذلك، باتت المراقبة المقدسية حالة شهودية تلازم المرباط في كل أعماله، بدءا بحراسته لثغره وانتهاء بوقوفه بين يدي ربه أو، بعبارة أو جز، هي دوام رؤية المرباط للواجب في كل أفعاله. والوجه الثالث أن المراقبة المقدسية، أصلا، مقاومة بالروح؛ وما مقاومة المرباط بجسمه إلا تبع لها؛ فلما ملأت معاني الميراث الروحي والرباط القوي والسجود والشهود وغيرها روح المرباط، كانت طاقة لهذه الروح لا تعدلها طاقة قدرة على تحريك جسمه، ومبدأ لا يعدله مبدأ، قدرة على توجيه حركته، بل قد يتعدى أثر روحه جسمه إلى جسم غيره، انجذابا إليه، حتى كأنها روحه، بل إن هذه الروح قد تقاوم بقوة، حتى يُظن أنها لا تقوم بجسمه لضعف بنيته؛ وقد تقاوم حيث لا يقاوم جسمه، حتى كأن الجسم، من شدة ظهور آثارها، هو الذي يقاوم، بل إن روحه تقاوم عن بعد وعلى دوام، بينما جسمه لا يقاوم إلا عن قرب ومع انقطاع؛ بل أكثر من هذا، إن أرواح المرباطين تتواصل فيما بينها بما لا تتواصل أجسامهم¹⁴، ويُظاها بعضها بعضا بما لا يُظاها بعض أجسامهم بعضا. وبناء على ما ذكر، يتبين أن "المراقبة ببيت المقدس"، سواء في الماضي، دفعا للاحتلال الصليبي، أو في الحاضر، دفعا للاحتلال الإسرائيلي، وسواء كان المرباطون من أهل القدس أو كانوا من غيرهم، إنما هي الشاهد الأمثل أو النموذج الأصلي لما نسميه "المراقبة المقدسية".

ولنمض الآن إلى بيان كيف أن المراقبة المقدسية تتوسل بالصفتين الشهوديتين: "الإسراء" و"المعراج"، في التصدي لتدنيس الإحلال

الصلاة بعد الصلاة، فذلكم الرباط»، رواه مسلم؛ وفي روايات أخرى تكررت عبارة فذلكم الرباط» ثلاث مرات.

¹⁴ (لولا الروح، ما كان الجسم، وإلا فطين لازب؛ ولولا الروح، ما كان التاريخ، وإلا فسكون سرمد؛ ولولا الروح ما كان العالم، وإلا فكيان موات.

للأرض وتزييف الحلول للفطرة، بحيث تتميز بخاصيتين أساسيتين هما:
"الخاصية الائتمانية" و"الخاصية الإلهادية".

1.3. الخاصية الائتمانية للمرابطة المقدسية ودفع إيذاء الإله

لما كان المرباط المقدسي يتصدى لتدنيس الأرض الإحلالي، فقد احتاج إلى التوسل هو بالسبب المقدسي الروحي الذي يعيد للأرض قداستها؛ وهذا السبب الروحي "الإسراء"؛ وخصوصية الإسراء النبوي هي كما هو معروف، أنه حصل بين مسجدين عظيمين من مساجد الله : المسجد الحرام والمسجد الأقصى؛ وحقيقة المسجد أنه البيت الذي لا يملكه أحد غير الله، بحيث لا أدل منه على حقيقة "الأمانة" أو "الإيداع" التي تشغل ذمة الإنسان¹⁵؛ أما إسراء المرباط، فيقوم على وجه التحديد، في حفظ "الحالة الائتمانية الأصلية"، مستحضرا لها ومتلبسا بها؛ ذلك أن هذه الحالة الائتمانية الأولى هي التي عرض فيها الحق سبحانه وتعالى على مخلوقاته الأمانة، فأبت أن تحملها، استعظاما لأمرها، إلا الإنسان، فإنه ارتضى حملها؛ فهذا التعهد الأول الذي واثق به الإنسان ربّه هو الأصل في وجود الأمانة؛ لذلك، فإن حفظ المرباط المقدسي للحالة الائتمانية الأصلية يجعله يتبين أن علاقته أعماله وتصرفاته الرباطية ليست علاقة امتلاك، وإنما علاقة ائتمان، بجميع ناسبا ملكيتها الله وحده؛ تترتب على الخاصية الائتمانية للمرابطة المقدسية، نتائج غاية في الأهمية:

أولها، أن علاقة الملكية بالأشياء ليس هي العلاقة الأصلية للتعامل معها، وإنما هي علاقة فرعية أذن للإنسان فيها أو أنشأها من عنده، باسطا إرادته على ما حوله من الأشياء؛ وهي على نوعين: الملكية التي تقع على الأشياء المقدسة؛ والملكية التي تقع على الأشياء غير المقدسة.

والثانية، أن علاقة المرباط ببيت المقدس بكليته أرضا وحرما ومسجدا، لا يمكن أن تكون إلا علاقة ائتمان لأن هذه الأرض وهذا الحرم وهذا المسجد كلها بيوت الله، فالمقدس هو، بحق، "مدينة الله"؛ لذلك، كان حال المرباط المقدسي في جميع أعماله حال من يدخل في الصلاة، بل حال من يأتي بالسجود فيها؛ وليس كالسجود دلالة على الائتمان، إذ

¹⁵ آثرنا هنا استعمال لفظ «الإيداع» على استعمال لفظ «الأمانة»، رفعا للبس؛ إذ أن استعمالنا للفظ «الائتمان» قد يستفاد منه معنيان، أحدهما المعنى الخاص الذي هو عرض الأمانة على الإنسان؛ والثاني المعنى العام، وهو الصفة التي اختصت بها مقاربتنا الفلسفية، تمييزا لها عن غيرها من المقاربات؛ لذلك، خصصنا لفظ «الإيداع» للمعنى الخاص الذي يدل عليه لفظ «الائتمان».

المسجد، كما ذكر، أمانة استودعها الإنسان؛ فحُقَّ للمرابط المقدسي أن يكون في سجد دائم، قلبا وقالبا، حيثما كان وكيفما كان قائما كان أو قاعدا أو على جنبه.

والثالثة، لما كان بيت المقدس "يوجب التعامل الائتماني بات التعامل الامتلاكي معه رافعا لقداسته، أي بات تدنيسا له؛ وإذا كان الأمر كذلك، فقد لزم أن يكون تعامل الإسرائيليين مع الأرض المقدسة تعاملًا مدنسا لها، إذ يقصرون علاقتهم بها على مزاعم ملكيتهم القديمة لها وعلى ضرورة استعادة هذه الملكية المفقودة؛ فإذا أضحوا لا ينظرون إلى هذه الأرض إلا على أنها أرضهم قديما وحديثا، فلم تعد أرض الله، وإنها أرض من سواه. والرابعة، أن المرباط المقدسي لا يقابل هذه المزاعم الإسرائيلية لملكية الأرض المقدسة بدعوى ملكية الفلسطينيين لها، مستدلا على ذلك بكونهم منحدرين من الكنعانيين الذين كانوا السكان الأصليين لها، وإنما يواجهها بدعوى أنه مؤتمن عليها، حفظا لقدسيتها؛ فإذن لا معنى للمبدأ الإسرائيلي الذي يقول: "الأرض مقابل السلام"، لأنهم لا يعقلون من الأرض إلا الملكية، موهمين الفلسطينيين بأنهم على استعداد لأن ينقلوا إليهم بعض هذه الملكية؛ والحال أن قداسة الأرض تمتنع على الملكية، والفلسطيني مطالب بحفظ القداسة، لا بحفظ الأرض بدون قداسة.

والخامسة، لقد سبق في أول كلامنا أنه ليس في الناس كإسرائيليين أشد تعلقا بالملكية، ولا أقدر منهم على التفنن في اختلاق طرق تحصيلها، إن تزويرا أو انتحالا أو اغتصابا، حتى ولو كانت حفرية مزعومة تحت المسجد الأقصى؛ وإذا تقرر هذا، ظهر أنه لا ينفع الفلسطيني مطلقا أن يواجههم في مجال هم أدري بأفانين التحكم به مشهرا حقه في الملكية في وجوههم، وذلك لسببين اثنين: أحدهما، أنه لا يبدو أن الفلسطيني يبلغ مرتبة الإسرائيلي في الامتزاج بملكية الأرض، متماهيا معها، حتى يقدر أن يدفع امتزاجه بامتزاجه؛ فالإسرائيلي لا يملأ أفقه ولا وجدانه إلا بها، ولا يستدل إلا على استقلاله بالحق فيها، ولا يحكم على المعاملات إلا بمقتضى إقرار الآخرين له بهذا الحق؛ والثاني، أن الأصل هو أن تمسك الفلسطيني بقدسية الأرض يغلب على تمسكه بملكيتها؛ فالملكية عنده تابعة للقدسية، بينما هي، عند الإسرائيلي، مستتبعة لها؛ والشاهد على ذلك أن الإسرائيلي العلماني ليس أقل من الإسرائيلي الدياني تشبثا بملكية الأرض.

بناءً على هذه النتائج، نوضح كيف يمكن للمرابط المقدسي أن يقاوم تدنيس الإحلال لأرضه مقاومة ائتمانية، أي مقاومة تتمسك بكون هذه الأرض أمانة في ذمته عليه واجب حفظ قداستها. فقد ذكرنا أن في هذا الإحلال إيذاء للإله، لأنه ينافي في صفة "المالك"؛ فيتعين على المرابط المقدسي أن يتوسل، في مقاومة الإحلال بمقاومة هذه المنازعة للإله؛ ونميز في هذه المقاومة ثلاث مستويات، وهي: "تجريد الإسرائيلي من وصف المالك" و"ترسيخ ثقافة الائتمان" و"استرداد الأمانة".

1.1.3. المستوى الأول للتصدي لمنازعة الإله: تجريد الإسرائيلي من المالكية؛ لما أظهر الإسرائيليون من طغيان التملك ما جعلهم ينسبون إلى أنفسهم، حتى ما يختص به الحق سبحانه، تولّى المرابط المقدسي التصدي لهذا الطغيان الامتلاكي، لا نصرة لأرضه من حيث هي أرضه، وإنما نصرة لربه من حيث ائتمنه عليها؛ والمبدأ الذي يقوم عليه هذا التصدي هو نزع صفة "المالكية" عن الإسرائيليين كلياً، فيؤمن، على وجه القطع، بأنهم لا يملكون شيئاً مهما احتلوا من الأراضي؛ وفضل هذا الإيمان القاطع هو أن يُورثه من الاستعداد الروحي ما يقوى به على عدم الإقرار للإسرائيليين بأي شيء احتلوه، ولا إقرارهم على أي شيء اكتسبوه، أي كانت الضغوطات التي تمارس عليه، وأيّا كانت التضحيات التي تترتب على إنكاره وامتناعه.

وحيث إن مؤسسة "الدولة" هي علامة المالكية الكبرى، فإنها تكون أول شيء يبدي المرابط المقدسي عدم الإقرار به للكيان الإسرائيلي، فيأتي أقواله وأفعاله بما يُظهر لهذا الكيان أنه ينزع عنه صفة الدولة، مبتكراً على الدوام أساليب تُجرّده من اللباس المؤسسي¹⁶؛ ولا بد، في مواصلته للابتكار وصبره على الاختبار، من أن يصل إلى زعزعة ثقة هذا الكيان بمشروعيته، وإلا فلا أقل من التشكيك في مستقبل وجوده، تمهيداً لنهايته.

ورب قائل يقول إن في المرابطة على هذا الإنكار تحدّياً للمؤسسات العالمية والقوانين الدولية التي اعترفت بصفة "الدولة" لهذا الكيان الغاصب؛ والجواب عن هذا الاعتراض من الوجوه الآتية:

¹⁶ لن يقدم هذا المرابط القدرة على الابتكار لقوة الروح المؤيد بها.

أولها، أن هذه المؤسسات والقوانين لم تكن من الأصل منصفة في مسألة فلسطين، وإلا ما كانت لتنشئ كيانا حيث لا يحق لها، بل إنها مبنية في أصلها، على قواعد ظالمة ليس هذا مقام الخوض فيها؛ ومن يقبل بهذه المؤسسات والقوانين إنما يخون الأمانة التي في عنقه، والمرابط لا يمكن أن يخونها.

والثاني، أن هذه المؤسسات والقوانين تكيل بمكيالين: فما تعلّق بالكيان الإسرائيلي من قرارات بادر القائمون عليها إلى تطبيقه وتظاهروا عليه؛ وما تعلّق بمن هم ضحايا هذا الكيان تركوه في حينه أو أجّلوه إلى حين نسيانه؛ فهل في الظلم أعظم من أن تُصدر هذه المؤسسات الدولية، على مر السنين مئات القرارات الأممية لصالح فلسطين، ولا تعمل على تطبيق أي واحد منها إلى حد الآن!

والثالث، أن هذا العالم أضحى بلا حياء، إذ لا يستحي أن يقول أهله بأن علاقات الدول تقوم على المصالح، لا على المبادئ؛ ليتها كانت مصالح مشروعة، وإنما هي المصالح التي تخدم أغراض الدول في تسلط أقواها على أضعفها والتي تتقلب بتقلب حكامها وأطماعهم؛ والمرابط المقدسي يؤسس عالما مبنيا على المبادئ الأخلاقية والمصالح الإنسانية. وبدهي أن المرابط، لما كان قادرا على إنكار المالكية الإسرائيلية في صورة الدولة، كان أقدر على أن يُنكرها في الصور التي دونها، بدءا بـ "التنسيق الأمني" الذي يعينها على تثبيت هذه المالكية، وانتهاء بـ "التطبيع الكلي" الذي يُمكنها من تأييدها؛ ولو أن هذه المالكية تُؤيّد لا قدر الله، لكان في ذلك نهاية لمالكية بعض أولئك الذين سعوا في هذا التأييد.

ومتى سلمنا بالمرابطة المقدسية وما توجهه من دفع أذى الإسرائيليين عن رب العالمين - هذا الأذى المتمثل في ادعائهم المالكية المطلقة للأرض المقدسة - لزم أن تكون الخيارات التي لا تأخذ بلوازم هذه المرابطة خاطئة؛ ونخص بالذكر منها "خيارات السلطة الفلسطينية"، ونوضّح خطأها من الوجوه الآتية:

أولها، أن هذه السلطة وقعت فيما وقع فيه الكيان الإسرائيلي من طلب "المالكية"، وليس هذا فحسب، بل إنها تطلبها على الطريقة التي يطلبها هذا الكيان الغاصب كأنها تقابل المثل بالمثل، اعترافا باعتراف ونظاما بنظام ودولة بدولة؛ وواضح أن طلب المالكية مناف للتخلي بالائتمان الذي يوجهه الوقت، إذ هو وقت محو آثار الإحلال، وليس وقت

التحكم في الرقاب، فتكون هذه السلطة قد وقعت على قدرها، في المنازعة الإلهية، حيث كان ينبغي أن تنهض بالأمانة الإلهية.

والثاني، أنها تسعى إلى إقامة الدولة الفلسطينية على جزء محدود من الأرض المقدسة؛ ويجعلها هذا السعي تُخلّ بأمانة حفظ القداسة التي في ذمتها، إذ تنقل جزءا مقدسا من هذه الأرض لمن لم يكن ملكا له أصلا؛ والكيان الإسرائيلي لا يعتبر نقل هذا الجزء إليه تنازلا من جانب الفلسطينيين عن حقهم، ولا الدول التي تسانده تعتبره كذلك، وإنما يعتبره ردا للحق إلى مستحقه؛ ومتى اتخذ هذا النقل صورة الرد المستحق تكون السلطة قد أقرت بحق هذا الكيان التاريخي في هذا الجزء المقدس كما لو كان أسلاف الإسرائيليين ائتمنوا الفلسطينيين عليه، فورثوا هذه الأمانة، جيلا بعد جيل، إلى حين أن جاء موعد ردّها إلى خلفهم، مما يجعل الدولة الفلسطينية تشارك هذا الكيان الغاصب تدنيس هذا الجزء المنقول إليه.

والثالث، استطاع الكيان الإسرائيلي أن يصرف السلطة الفلسطينية عن طلب "مالكية الأرض" إلى الاستغراق في "مالكية الكلام"، إذ الكلام يُملك كما تملك الأرض؛ فقد أدخلها هذا الكيان في مسلسل من المفاوضات التي لا نهاية لها، حتى أضحي المسؤول الفلسطيني يفاوض من أجل أن يفاوض، مستمتعا بملكية كلامه في التفاوض، بدلا من ملكية أرضه، وكأن المفاوضة أمست تغنيه بالمرّة عن المقاومة، بله المرابطة، بل وكأن الجزء الذي دنّسه الاحتلال من أرضه بات قاب قوسين من أن ترجع إليه قداسته بمجرد قول ما قال.

والرابع، أن التزامات السلطة. مع الكيان الإسرائيلي جلبت للفلسطينيين من فاحش الأذى ما لم يكن يجلبه لهم عدمها؛ إذ أن وفاءها بها لم يكن يقابله من جانب هذا الكيان مثله، ثم إنها أفضت كما هو بين، إلى تداخل المصالح والمآرب مع هذا الكيان، استتباعا للجانب الفلسطيني، بل أفضت إلى طلب المكاسب الإدارية والحظوظ المادية، حتى فترت الهمم وأنست، برغد العيش النفوس؛ وحينئذ، لا غرو أن يستديم الكهول والشيوخ منهم وجودهم في رأس المناصب السياسية والإدارية، غير قادرين على الانبعاث الرباطي الذي لا يقدر عليه إلا الشباب وأولئك الذي لم تُفسدهم هذه الوظائف، ذكورا وإناثا.

2.1.3. المستوى الثاني للتصدي لمنازعة الإله: ترسيخ ثقافة الائتمان؛ لا يكتفي المرابط المقدسي بنزع وصف المالكية عمن يطلبونها حقيقية كانت أو وهمية، متوسلا في ذلك بأعمال متجددة ومستمرة تكشف

لأحد الطرفين ظلمه لربه، وتكشف للطرف الآخر ظلمه لنفسه، بل ينشغل بالحد من انتشار "ثقافة الملكية" التي تجعل القضية الفلسطينية محصورة في نطاق ملكية الأرض، حريصا على إقامة ثقافة بديلة منها، وهي "ثقافة الائتمان"؛ فالأرض المقدسة هي، أصلا، أمانة، وملكيتها إنما هي تبع؛ ووجود الإحلال يوجب تقديم اعتبار الأمانة على اعتبار الملك، لأن الإحلال تدينس للأرض صريح، فلا تقدر على دفعه إلا قدسية الوسيلة، وقدسية الوسيلة تكمن في الائتمان، وليس في الامتلاك، فضلا عن أن المقاومة مع الشعور بالقدسية أثبت قدما وأشدُّ بأسا من المقاومة بدون هذا الشعور؛ والحال أن الإحلال غاية في البطش والخبث، فلا تنفع معه إلا المقاومة التي تسري فيها روح القداسة؛ ولا يتسع المقام لبسط القول في ثقافة الائتمان، ولنكتف بذكر بعض المبادئ التي تأخذ بها، وبيان كيف أنها تورث الروح الائتمانية، وهي أربعة:

أ. مبدأ رد الظواهر إلى الآيات¹⁷؛ ذلك أن الموجودات الظاهرة تتحدد قيمتها الائتمانية بدلالاتها المعنوية، بحيث تنزل منزلة الآيات الكونية، فمثلا، المسجد الأقصى بإفادته معنى "الصلاة الجماعية للأنبياء" آية كونية كبرى؛ كما أن التصرفات الظاهرة تتحدد قيمتها الائتمانية بدلالاتها الأخلاقية، بحيث تنزل منزلة "الآيات الشرعية"؛ فمثلا، السجود بإفادته معنى "القرب من الإله" آية شرعية عظيمة.

فلا ينفك المرباط يثبت النظر الآياتي في فضائه المقدسي، لأن هذا النظر يوسع أفق الحكم على الأشياء بما يجاوز أفق العالم المنظور بعالم غير منظور لولاه ما كان؛ وهذا العالم غير المنظور الملازم للعالم المنظور هو ما يسمى بـ "عالم الملكوت"، أي عالم المعاني الروحية والقيم الأخلاقية؛ وبقدر ما تقوى صلة المقاوم بهذا العالم الملكوتي، يترك إضافة ظواهر الأشياء إلى نفسه، ويضيفها إلى ربه؛ إذ يتبين أن الأصل في وجود الظواهر التي بين يديه المعاني أو القيم التي من حلفها؛ وكما أنه لا يملك هذه القيم والمعاني الخفية، فكذلك لا يملك ما تتصل به من الظواهر الجلية، حتى ولو كان يتصرف في هذه الظواهر كيف شاء و متى شاء لوجود يقينه بأن هذا التصرف إنما هو تسخير له من مالها الحق الذي هو مالك معانيها وقيمها.

ب. مبدأ توارث الآثار الروحية للأعمال؛ لئن كانت الآثار المادية تبقى بعد فناء الأعمال التي صنعتها، بل تبقى بعد فناء العاملين، فبأن تبقى

¹⁷ إنما الأشياء ببواطنها، موجودات كانت أو تصرفات؛ فإذا فسد باطنها، فلا اعتبار بظاهرها، حتى ولو صلح.

الآثار الروحية، بعد فناء العاملين، فضلا عن أعمالهم، من باب أولى؛ غير أن الآثار المادية مهما طال زمانها، فهي إلى زوال، بينما الآثار الروحية تبقى بقاء لا زوال بعده؛ ومتى صح هذا، صح معه أيضا أن الآثار الروحية التي تركها الأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام، في "بيت المقدس" لا تزال تظلل أكنافه، وأنها تُورث كما تورث الآثار المادية، إذ يرثها أولئك الذي صاروا على نهجهم، ونهلوا من علمهم؛ وهذا الموروث الروحي الذي يلزم "بيت المقدس" ويصله بعالم الملكوت وصفه القرآن الكريم في آيات تفيض معانيها بـ "إسلام الوجه الله"¹⁸. وقد نطلق على هذا الموروث اسم "الصبغة المقدسية"، تنبئها على شموله للأنبياء الذين أقاموا بالأرض المقدسة وما حولها أو صلوا في بيت المقدس.

فإذا كان المقاوم في "بيت المقدس" يرث هذه الصبغة كما يرث أرضه ومسجده، فإنه يحتاج إلى الإيقان أكثر من سواه بأن هذا الإرث ليس. أ من حظوظه أو كسبا من مكاسبه، وإنما هو فضل خالص من ربه؛ إذ أن الحق سبحانه أضافه إلى نفسه، قائلا: "صبغة الله ومن أحسن من الله صبغة"، فيتعين على المقاوم، وهو يتطلع إلى أن يكون مرابطا مقدسيا، أن يروّض نفسه على تجرّدين اثنين، أحدهما، أن يتجرّد من نسبة نصيبه من هذا الميراث الروحي إلى نفسه، متحققا بأنه أمانة في عنقه؛ والثاني، أن يتجرّد من نسبة العمل بهذا النصيب إلى نفسه، موقنا بأنه سبحانه هو خالق هذه الصبغة والهادي إليها.

ج. مبدأ رؤية الإرادة الإلهية في العالم؛ إذا كان الإسرائيلي، بحكم سلطان الملكية على قلبه، يقع في منازعة الإله، فإن هذه المنازعة تتخذ عنده صورة إثبات إرادته في مقابل إرادته سبحانه؛ فحتى يتقي المقاوم، وهو يجاهد من أجل حقوقه في أرضه، الوقوع، من حيث لا يقصد، في هذه المنازعة الشنيعة للألوهية، فلا مناص من أن يروّض نفسه على الخروج عن إرادته إلى إرادة ربه؛ ويقتضي منه هذا الخروج أن لا يرى شيئا إلا ويرى إرادة الله فيه، فما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن؛ ولا تحسبن أن شهوده لإرادة الله في كل شيء تسلبه إرادته، وإنما، على العكس ترتقي بها إلى حال تجعلها موصولة بإرادة الله

¹⁸ تدبر الآيات الكريمة: «وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَى وَعِيسَى وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ، فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنُكُمْ بِهِ فَقَدِ اهْتَدَوْا وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُ عَابِدُونَ»، سورة البقرة، 135-138.

فيرضى بما أراد به ربه كما يرضى على ما أراد لنفسه بنفسه. وقد قدر الحق سبحانه وتعالى أن ينتزع الاحتلال الإسرائيلي منه ملكية أرضه، لكنه لم يقدر أن ينزع منه حق الائتمان على هذه الأرض فيرى المقاوم في هذا الذي لم يُقدّر امتحانا ربّانيا - أو قل ابتلاء - لإرادته هل تنهض لأداء الأمانة التي أودعها لديه، وهي "حفظ قداسة هذه الأرض" ولو فاتت الأرض إلى المحتل ؛ ولا يزيده ذلك إلا مضاء في العزيمة، مصمما كأشد ما يكون التصميم على استرداد الوديعة، حتى كأن إرادته غير إرادته؛ وهكذا، فإن المقاوم، وهو يشهد ما أراد به ربه فيما حل به يُعطى إرادة من إرادته سبحانه، إرادة تجعله قادرا على أداء أمانته؛ ومتى فرغ من أدائها، رجعت إليه أرضه وكأنها لم تنتزع منه. د. مبدأ أسبقية الواجب الائتماني على الحق الامتلاكي؛ لا يخفى أن الفرق بين "الملك" و"الأمانة" هو أن الملك يورث الحق، وهذا الحق يجيز للمالك التصرف في ملكه بنقله إلى غيره، أو بإتلافه لسد حاجته، بينما الأمانة تورث الواجب، وهذا الواجب يتطلب من المؤتمن أن يحفظها ويرعاها، ولا يتصرف فيها إلا بالوجه الذي أذن له به؛ ولما كان الأصل في العلاقة بالأشياء هو الائتمان، وليس الامتلاك، لزم أن تنبني هذه العلاقة على الواجبات، وأن يكون التمتع بالحقوق مشروطا بالوفاء بها؛ هذا، إذا تم حمل الأمانات في ظروف مأمونة، أما إذا كان هذا الحمل محفوفًا بأخطار الإضرار بها، فقد لا يهم إلا النهوض بالواجبات، ولا يلتفت إلى الحقوق جزاء لأدائها.

ويبدو أن حال الفلسطيني أسوأ من هذا؛ فليس يساء إلى الأمانة التي قبل أن يحملها فحسب، بل يُحال بينه وبين حملها، إذ أن الاحتلال لا يكتفي بأن يجرده من حقوقه، بل يتغى إيقاعه في نقض الميثاق الملكوتي الذي أخذ منه، مانعا له من أداء أوجب واجباته كالصلاة التي بها معنى وجوده؛ فكاد الفلسطيني أن ينزل إلى رتبة أدنى من الوقوف عند الوفاء بالواجبات، إذ أضحى لا يعنيه إلا تبين ما هي الواجبات التي تقتضيها مأساة وضعه؛ لذلك، يتعين على الفلسطيني المقاوم أن يجدد إيمانه بميثاق الائتمان، حتى يتعرف إلى واجباته حق المعرفة مبادرا إلى القيام بها، غير طالب أعراضا عنها ولا حظوظا فيها، لأن تبادل الواجبات الائتمانية بين المقاومين كفيل بأن لا يُضَيَّع حقوق أي واحد منهم أو يحرّمهم من ثمار أعمالهم.

ومجمل القول في ثقافة الائتمان أنها تُزوّد المقاوم بالقدرة على النظر الآياتي وبنصيب من الموروث الروحي، كما تجعله يصل إرادته بإرادة ربه، ويُجدّد إيمانه بميثاق الأمانة المأخوذ منه؛ وكل هذه العوامل

الائتمانية لا ريب أنها تُسهم في إعادة بناء الإنسان الفلسطيني، عقلا ووجدانا.

3.1.3. المستوى الثالث للتصدي لمنازعة الإله: استرداد الأمانة المسلوقة؛ لو أن المرء يحصي أشكال الأذى التي تتعاقب على الفلسطينيين من لدن الإسرائيليين ومن بني جلدتهم، وحتى من لدن أنفسهم باعتبار أخطائهم، لأصابه اليأس من قدرتهم على دفعها؛ فقد ذكرنا بعض ما يُنزله المحتل بهم من صنوف البلى وما وقعوا هم فيه من أخطاء لا يزال بعضهم يصر عليها؛ ولكن لم نذكر ما فعله بهم بنو جلدتهم، وقد أفسدت قلوبهم شهوة الحكم وكثرة المال؛ فلقد أحدثوا منعطفًا في إيدائهم لا أظلم منه؛ فلم يكتفوا بمظاهرة المحتل في حصاره لهم، إغلاقًا للمعابر وقطعًا للمعونات وهدمًا للأنفاق واتهامًا بالإرهاب وتهوينًا للمقدّس وإضعافًا للمعتقد واتجارًا بقضيتهم، بل دلوه كأوضح ما تكون الدلالة على مقدار التنكيل الذي يمكن أن يوقعه بهم في مستقبل المواجهة معه، ضاربين له أمثلة صارخة بما فعلوه هم في شعوبهم اعتقالًا واختطافًا وابتزازًا وتعذيبًا وتقتيلًا وتجويعًا. فكيف إذن، والحال هذه، يسترد المقاوم الفلسطيني أرضه؟ فلو أنه يقصر مقصده على استرجاع ملكٍ مغتصب لم يكن له إلى ذلك من سبيل متى وضعنا في الاعتبار أن العرب أضحوا ظهيرا للإسرائيليين في قتل المقاومة الفلسطينية، فضلا عن أن المؤسسات والمنظمات والقرارات لن تجدي نفعا أمام هذا التعاون الهجين بين دينك الطرفين؛ هذا عن عموم المقاومة الفلسطينية، لكن ماذا عن خصوصها، وهو "المرابطة المقدسية"، فهل تقدر هي على ما لم يقدر عليه غيرها؟ مما لا شك فيه أن المرباط المقدسي يرى أنه من الضروري تغيير خطة المقاومة المتبعة إلى حد الآن رأسا على عقب، وذلك للاعتبارات التالية: أحدها، أنه ينظر إلى أرض فلسطين على أنها ليست ملكا تحت يده، وإنما هي أمانة في ذمته؛ ولا ينظر إلى هذه الأمانة على أنها ائتمان على الأرض، وإنما هي ائتمان على قداستها؛ ولا ينظر إلى هذه القداسة على أنها تزول عن هذه الأرض ولو تعرّضت للتدنيس، وإنما هي، في الأصل، باقية بقاء الأرض وبعدها.

والثاني، أنه يشهد أن العالم قل حياؤه، بل ذهب حياؤه، الأمر الذي يجعل الإنسانية تدخل طورا جديدا من تاريخها وهو الطور الذي يمكن أن نسميه بـ "عالم ما بعد الأمانة"؛ وعلامة ذلك "تذبيح الأمة" و"صفقة القرن"، فلا يمكن أن يحصل هذا التذبيح وهذه الصفقة إلا في عالم كادت أن تُرفع منه الأمانة.

والثالث، أنه. يؤمن بأن مقاومته حالة لا يَحُدُّها زمان ولا مكان، ولو أن "بيت المقدس" هو منبعها ومزودها، ولا أنها تختص بالفلسطيني، وإنما تشمل كل إنسي، إذ عالم ما بعد الأمانة بات على الأبواب، كما يؤمن بأن الأمانة التي في عنقه ليست وقتية أو ظرفية، وإنما هي سرمدية يحملها الجيل من المرابطين بعد الجيل إلى نهاية العالم.

بناء على ما ذكرناه من الاعتبارات، يقرر المرابط المقدسي تغيير خطة المقاومة، مقصدا ومنهاجا.

أما عن المقصد، فلم يعد يحصره في حفظ قداسة الأرض، ولا، بالأولى في حفظ الأرض كما يفعله غير المرابط، بل جعله يتعدى إلى "حفظ مبدأ الأمانة" نفسه، اعتبارا لمال العالم، إذ. "عالم ما بعد الأمانة"، أي، في نهاية المطاف، جعل مقصده هو "حفظ ميثاق الأمانة" الذي أخذه الحق سبحانه من الإنسان؛ وهذا يعني أن الأمانة التي يحملها المرابط المقدسي ليست ردها، وإنما الأمانة مضافة إلى نفسها، أي "أمانة الأمانة"؛ فالمرابط المقدسي هو الأمانة بمجرد الإنسان المؤمن على الأمانة بما هي أمانة.

يترتب على هذا أن استرداد أمانة الأرض المقدسة لا يكون إلا بطريق استرداد الأمانة مطلقا، لأن هدف الإحلال الإسرائيلي ليس مجرد احتلال الأرض، وإنما إلغاء مبدأ الأمانة، تأسيسا لعالم ما بعد الأمانة؛ كما يترتب عليه أن "المرابطة العالمية" أضحت عملا ضروريا لطرد شبح "عالم ما بعد الأمانة" الذي يلوح في الأفق، فكل مكان من العالم بات ثغرا محتملا للمرابطة؛ والمرابطة المقدسية إنما هي نموذج المرابطة العالمية؛ إذ هي حالة روحية يتلبس بها كل إنسان يريد تجنب العالم مجيء نهاية الأمانة، فضلا عن تطهير الأرض المقدسة من دنس الإحلال الإسرائيلي، لأن في استمرار هذا الإحلال علامة على نهاية الأمانة. وأما عن المنهج، فليس من المجدي في شيء تسقط الاعترافات وتلقف القرارات، لأنها لا تزيد عن كونها بمنزلة المسكنات التي تُخدِّرُ الهمم وتؤجل العلاج إلى أجل غير مسمى؛ لذلك، فإنها لا تزيد إلا في مكابدة الفلسطينيين، بل إنها تسهم في محو الأمانة من القلوب، وترسيخ عالم بلا حياة. فلا يبقى إذن إلا بثُّ الروح الرباطية في كل مكان، وقد ذكرنا من أوصافها ما يجعلها أقدر من غيرها على دحر الاحتلال، بل قادرة على إخراج العالم من أزمتة الائتمانية، معيدة إليه الحياء المفقود، بل قادرة على تجديد الإنسان، معيدة إليه الإيمان بميثاق الأمانة؛ وبيان هذه القدرة من الوجوه الآتية:

أولها، أن هذه الروح الرباطية تؤسس القوة المادية المستندة إلى المعرفة بمستلزمات الوقت، عدة وعتادا، على القوة المعنوية التي ترفع الهمة إلى الأفق الملكوتي، بحيث يُؤثر صاحبها ثواب الآجل على ثواب العاجل، مسارعا إلى البذل، إنفاقا لماله أو جودا بروحه¹⁹. والثاني، أنها تجمع بين الأساليب الجماهيرية التي تُطلق تدفق الطاقات وتوسع نطاق التأثير وبين الأساليب الدفاعية التي تنتقي الأهداف بدقة والأوقات بثقة، بحيث لا تُظهر ترددا، ولا ضعفا، ولا استكانة مهما كانت التضحيات المبذولة، صابرة ومصابرة²⁰. والثالث، أنها تتوسل بكل الأسباب المعنوية والمادية التي تناسب كل رباط على حدة حيثما كان، متدرجة في استعمالها بحسب التطورات وردود الأفعال، ومعدّلة لها. الإنجازات والتطلعات، بحيث تكون لكل رباط خصوصيته في محو آثار أذية الاحتلال وأمارات نهاية الائتمان.

والرابع، أنها تمارس الابتكار بقوة، تنوعا للوسائل وتجديدا للأساليب وتطويرا للقدرات وفتحا للآفاق، حتى تحافظ على عنفوانها وعطائها، فتتمكن من التصدي لمختلف أشكال تأييد التسلط التي يلجأ إليها الاحتلال.

بعد أن انتهينا من بيان الخاصية الائتمانية للمرابطة المقدسية - هذه الخاصية التي تجعل المرباط تسري روحه، متجردة من طلب الملك ومضطلعة بواجب الأمانة - وتوضح كيف أنها تفيد في مقاومة الإحلال الإسرائيلي المدنس للأرض، ننعطف على بيان الخاصية الثانية للمرابطة المقدسية، وهي الخاصية الإشهادية²¹، ونوضح كيف أنها تفيد في مقاومة الحلول الإسرائيلي التي يزيّف الفطرة، متسببا في وجود حالة التطبيع.

2.3. الخاصية الإشهادية للمرابطة المقدسية ودفع إيذاء الإنسان

لما كان المرباط المقدسي يتصدى لتزييف الفطرة، فقد احتاج إلى التوسل بالسبب المقدسي الروحي الذي يعيد للفطرة أصالتها، وهذا

¹⁹ جاء في رواية أبي هريرة لقصة الإسراء والمعراج أن الطائفة الأولى التي رآها الرسول صلى الله عليه وسلم في إسرائه هي: طائفة المجاهدين، إذ قال: فسار" وسار معه. جبريل عليهما السلام، قال: فأتى على قوم يزرعون في يوم ويحصدون في يوم، كلما حصدوا، عاد كما كان، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: يا جبريل، ما هذا؟ قال: هؤلاء المجاهدون في سبيل الله تضاعف لهم الحسنة بسبعمئة ضعف، وما أنفقوا من شيء، فهو خلفه، وهو خير الرازقين»، انظر ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج 3، ص 27، مؤسسة الريان، الطبعة الثامنة 2003.

²⁰ تدبر الآية الكريمة: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ»، سورة آل عمران، 200

السبب الروحي هو "العروج"؛ وخصوصية العروج النبوي، كما هو معروف، هو أن الحق سبحانه وتعالى أشهد رسوله من آياته العظمى وصفاته الحسنى ما لم يشهده أحدا؛ أما عروج المرابط، فيقوم، على وجه التعيين، في حفظ "الحالة الإشهادية الأصلية"، مستحضر الها ومتلبسا بها؛ ذلك أن هذه الحالة الإشهادية الأولى هي التي أشهد فيها الحق سبحانه وتعالى ذريات بني آدم، على ربوبيته ووجدانيته، متجليا عليهم بصفاته وأخذا منهم الميثاق؛ ذلك أن هذا الإشهاد الأول هو، بالذات، الأصل في وجود الفطرة؛ إذ أن ما تنطوي عليه الفطرة من المعاني الروحية والقيم الخلقية إنما هو من آثار التجليات الإلهية يوم الإشهاد والتي تدل عليها أسماؤه الحسنى؛ وحينها، يُدرك المرابط المقدسي أن هذه المعاني والقيم المفطور عليها هي التي تجعل منه الإنسان المراد لربه؛ فما من عمل يأتيه، دافعا به أذى الحلول الإسرائيلي، إلا وهو موقن بأن إرادة ربه تتولاه فيه²¹؛ فعلاصة أصالة الفطرة عند المرابط، هي أن فطرته هي عبارة عن إرادة الله فيه.

يلزم من التعريف السابق لأصالة الفطرة أن علامة زيفها عند الحلولي المطيع هي كون فطرته هي إرادة غير الله فيه، وليس هذا الغير إلا المحتل الإسرائيلي؛ ففطرة المطيع هي إرادة الإسرائيلي فيه، إذ أضحى الإسرائيلي نازلا منه منزلة إله حال فيه²²؛ ولما اتحدت فطرة المطيع بإرادة الإسرائيلي، فقد استوجب التصدي لزيف الفطرة عند المطيع التصدي لإرادة هذا أن مواجهة تزيف الفطرة عند المطيع ترجع إلى مواجهة الإسرائيلي فيه²³ ينتج من الأذى الذي توقعه الإرادة الإسرائيلية بالإنسان لا من حيث هو فلسطيني فحسب، بل من حيث هو إنسان؛ وخصوصية المرابط المقدسي دون غيره من المقاومين أنه يتولى دفع هذا الأذى عن الإنسان، حيثما كان؛ إذ أرض الله الواسعة كلها تغدو، في عينيه، رباطه ومقدسه. ولا يقال إن الحق الفلسطيني يتعرض للنسيان أو الضياع لو أن المرابط المقدسي يوجه مقاومته إلى

²¹ تدير الآية الكريمة: «قَلَمْ تَقُولُهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى وَلِئَلَّ الْمُؤْمِنِينَ مِنْهُ بَلَاءٌ حَسَنًا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ، سورة الأنفال، 17.

²² بمعنى أنه ما من عمل يأتيه المطيع الحلولي إلا وكان الإسرائيلي هو الذي يأتيه، قالبا قيمه أو سالباً ذاته.

²³ لا أقدر من المرابط المقدسي على معرفة مكانة الإرادة من الإنسان لأن الأصل في المرباطة هو ترك إرادة الذات إلى إرادة الله، ويقتضى هذا الترك مكابدة لا تنقطع ومصابرة لا تفتر، لأنه إدبار عن القيم المضادة للفطرة؛ أما الأصل في التطبيع، فهو ترك إرادة الذات إلى إرادة إسرائيل، وهذا الترك لا مكابدة فيه ولا مصابرة، لأنه إقبال على مزيد القيم المضادة للفطرة.

حفظ الإنسان، لا إلى حفظ أهل فلسطين؛ الجواب عن هذا الاعتراض من وجوه:

أحدها، أن الإنسان الفلسطيني أكبر من أن يكون إنسان قوم مخصوصين، وإنما هو إنسان العالم كله، لأنه قُدِّرَ عليه أن يوجد في الزمن الأخلاقي الذي توشك فيه الإنسانية أن تدخل "عالم ما بعد الأمانة"، بل "عالم ما بعد الميثاق"، وأن يُؤتمن على الذود عن القيم الفطرية في هذا الزمن الأخلاقي المتردي، حفظاً للإنسان.

والثاني، أن الأذى الذي يتعرّض له الإنسان الفلسطيني بلغ من السوء حداً لم يعد بالإمكان أن يبقى شأنًا يخصه، بل أضحى شأنًا يعم الجميع، لا من جهة انشغال المجتمع الإنساني بحقوق الإنسان، ولا من جهة اهتمام المحافل الدولية بقضيته، وإنما من جهة تأذي هذا المجتمع الشامل بما يتأذى به الإنسان الفلسطيني، قلباً للقيم وسلماً للفطرة. والثالث، أن القيم الفرعية التي يمكن أن يختص بها الإنسان الفلسطيني بما هو عربي أو مسلم أو غيرها من الصفات الذاتية شقّت، من شدة الأذى الذي لحق به ومن قوة الصمود الذي أبداه، طريقها إلى أن تصبح فيما لكل إنسان في هذا العالم؛ فكم من أفراد الإنسانية باتوا يحملون، في أنفسهم، هذه القيم، كأن لسان حالهم يقول: "الإنسان بما هو إنسان هو فلسطيني".

وحتى يتبين كيف يتعاطى الم رابط المقدسي لدفع تزييف الحلول للفطرة، يمكن تقسيم **المطبعين**، باعتبار سعة تأثيرهم في محيطهم إلى فئتين: "فئة الأفراد" و"فئة الأنظمة"؛ فيتعين على الم رابط المقدسي أن يقاوم تجليات الإرادة الإسرائيلية في سلوك الأفراد كما يقاوم تجلياتها في مؤسسات الأنظمة؛ فلنوضح هذين النوعين من المقاومة: "مقاومة تجليات الإرادة الإسرائيلية في السلوك التطبيعي" و"مقاومة تجليات هذه الإرادة في التدبير التطبيعي".

1.2.3. مقاومة تجليات الإرادة الإسرائيلية في السلوك التطبيعي؛ حيث إن الإرادة الإسرائيلية تزييف للفطرة، فلا بد أن تتجلى في سلوك الفرد المطبع بصفة تضاد، على الأقل، قيمة من قيمه الفطرية؛ وحيث إن أذى هذه الإرادة قد بلغ ذروته، فلا بد أن تتعلق هذه الصفة بقيمة توقع هذا الفرد في خيانتة لنفسه؛ والخيانة للنفس هي، بالذات، تعبيدها لغيرها؛ إذ الأمانة التي في عنقه "حفظ حرّيته"، هذا الحفظ الذي يقيه انقلاب قيمه وانسلا ب فطرته؛ وواجب الم رابط المقدسي أن يعمل على تحرير الفرد المطبع من هذه العبودية بكل ما أوتي من الوسائل

العملية لهذا التحرير، كاشفا دلائل التعبيد في سلوكه ومساوئ تأثيره في إنسانيته؛ فلنذكر بعض هذه الدلائل والمساوئ التعبيدية في السلوك التطبيعي التي يتولى المرباط المقدسي كشفها ودفعها.

أما الدلائل على تعبيد الفرد المطبوع، فمنها أن الامتثال للإرادة الإسرائيلية يُفقدّه الشعور الائتماني بالحرية كما يفقدّه الشعور بالحرية السابقة على الائتمان؛ ففيما يتعلق بفقدانه للشعور الائتماني بالحرية، لم يعد ينظر إلى الحرية على أنها أمانة، إذ أن أمانة الحرية توجب عليه الوفاء بمقتضياتها الملكوتية الخاصة التي تعهد به لربه، بل أضحي ينظر إليها على أنها مُجَرَّد مكسب سياسي؛ والأصل في المكاسب السياسية أن يُعني بعضها عن بعض، لأن قوامها واحد، وهو "المصالح المادية"؛ فيكون الفرد المطبَّع على استعداد لترك حريته بمقدار ما يعتقد تحصيله من المصالح الوهمية التي تلوح له بها الإرادة الإسرائيلية.

وفيما يتعلق بفقدانه الشعور بالحرية السابقة على الائتمان، فمعلوم أن الإنسان حُرَّ خيارا ملكوتيا في تحمُّل الأمانة؛ وهذا الخيار السابق على الأمانة هو بمثابة خيار سابق على كل مصلحة، إذ لم تتعين بعد الأمانة؛ غير أن الإرادة الإسرائيلية تجعل المطبَّع لا يتصور إمكان وجود حالة تخلو من المصلحة المادية، حتى إنها تستطيع أن توهمه بالمصلحة حيث لا يراها، فيصير عدم المصلحة، عنده، مصلحة؛ وهذا يعني أن المطبوع لا يفقد حريته فقط، بل أيضا يفقد أن يكون حرا في اختيار حريته، أي يفقد "الحرية في الحرية"؛ وهذا غاية العبودية للإرادة الإسرائيلية، حتى إنها لو خيرته بين التطبيع وعدمه، لاختار التطبيع.

وأما الآثار السيئة التي يحدثها التعبيد في إنسانية المطبَّع، فمنها أن خيانتة لنفسه، مؤثرا عبوديته على حريته إنما هي خيانة لماهية الإنسان، ذلك أن هذه الماهية تتحدد ملكوتيا بالأمانة؛ فمعلوم أن كل الكائنات أبت حمل الأمانة حين عُرضت عليها إلا الإنسان، فقد قبل أن يحملها، فيكون حمل الأمانة هو الخاصية الملكوتية التي تحدد ماهية الإنسان؛ وليس هذا فحسب، بل إن المطبوع اختار أن يخون نفسه؛ والخيانة المختارة ليس فوقها خيانة، إذ أن اختيارها يضادُّ الاختيار الأصلي لحمل الأمانة، كأنها صاحبها يعود إلى أصل الأمانة في عالم الغيب، فيلغيه، نافيا عن الإنسان صفة الكائن الذي تفرد بحمل الأمانة، ومثبثا له صفة "الكائن الذي تفرد بالخيانة"؛ فالتطبيع ليس ممارسة الخيانة فحسب، بل هو إنزال الخيانة منزلة الفطرة الأصلية من الإنسان، وهل من أذى للإنسان أعظم من أن يُحدد بنقيض حقيقته!

وحتى يَرُدَّ المرباط المقدسي إلى المطبع مفقود حريته الذي يضر بنفسه، ويخرجه من مختار خيانتته الذي يضر بإنسانيته، فإنه يحتاج إلى أن يفصله عن التعلق بعاجل المصالح، كاشفاً له كيف أن هذا التعلق يقلب قيمه ويسلب فطرته، مع ما في هذا السلب من ألوان الضياع، وإلا حال، بشتى الطرق، دون وصوله إلى هذه المصالح كأن يُفشل خططه في بث روح التطبيع في محيطه، أو حال، بطرق غير مباشرة، دون وصولها إليه كأن يتصدى للجهات التي تُمكنه. من هذه المصالح، حتى ينقطع أمله فيها، فيضطر إلى إعادة تقويم سلوكه، متبصراً بمدى إضراره بنفسه وبالإنسان؛ وإن أصر، مع كل ذلك، على طلبه للمصالح، عمل المرباط المقدسي على تحويل وجهته إلى مصالح أخرى من جنسها، إن لم تحفظ. حريته وتدفع خيانتته، فإنها قد تدفع أذيته عن الإنسان، فضلاً عن الإنسان الفلسطيني، إلى حين أن يعود إليه رُشده.

2.2.3. مقاومة تجليات الإرادة الإسرائيلية في التدبير التطبيعي؛ لما كان أذى الإرادة الإسرائيلية يتعدى إلى الإنسان بما هو كذلك، كان لا بد أن يتجلى هذا الأذى، في تدبير الحاكم المطبّع لشؤون المجتمع، بأوصاف تضادّ القيم الفطرية؛ ثم لما كان هذا الأذى قد بلغ أقصاه، تعلقت هذه الأوصاف بقيم توقع هذا الحاكم في خيانة المحكومين، فضلاً عن خيانتته لنفسه؛ وإذا كانت خيانة الحاكم لنفسه هنا هو تعبيدها للإسرائيليين، ظالماً لنفسه، فإن خيانتته للمحكومين هي تعبيدهم للإسرائيليين، ظالماً لهم، بحيث يقع المجتمع تحت ظلمين اثنين: "ظلم تعبيد الحاكم نفسه للإسرائيليين" و "ظلم تعبيد شعبه لهم"؛ إذ أن الأمانة التي في ذمته هي "حفظ العدل"، وهو لم يعدل مع شعبه، ولا عدل وواجب المرباط المقدسي أن يعمل على إخراج الحاكم المطبّع من ظلمه الناتج عن عبوديتين اثنتين: "عبودية النفس" و "عبودية الشعب"، كاشفاً دلائل هذا التعبيد المزدوج في تدبيره للشأن العام ومساوئ تأثيره في وضع الإنسان؛ فلنذكر بعض هذه الدلائل والمساوئ التعبيدية في التدبير التطبيعي التي يتولى المرباط المقدسي كشفها ودفعها. مع نفسه.

أما دلائل تعبيد الحاكم المطبّع، فمنها أن الامتثال للإرادة الإسرائيلية يُفقد الشعب الشعور الائتماني بـ "العدل"؛ إذ أن الأصل الائتماني للعدل هو أنه قيمة فطرية مأخوذة من اسم "العدل" من أسماء الله الحسنى، غير أن امتثال الحاكم المطبّع للإرادة الإسرائيلية يجعله يقطع صلته بهذا الأصل، فلا يعود يعتبر "العدل" أمانة؛ إذ أن أمانة العدل توجب عليه الوفاء بمقتضياتها الملكوتية التي تعهد به لربه، بل أضحى يعتبره مجرد

تدبير سياسي يقوم، مبدئياً، في إعطاء ذي الحق، حقه، مثله في ذلك مثل أي تدبير سياسي دهراني؛ والأصل في التدبيرات السياسية أن قوامها واحد، وهو "الملك" أو "السلطة" أو "الحكم"؛ فيكون الحاكم المطيع مستعداً لترك حريته على قدر ما يعتقد تحصيله من مزيد الملك الذي توهمه به الإرادة الإسرائيلية.

لئن كان الحاكم المطيع يتعلق بقوام التدبير السياسي الذي هو الملك، فإنه يقصر عليه هذا التعلق دون سواه، فلا يبالي بسنده الأساسي الذي هو "الرقابة البشرية"، وإلا ما كان **نيعبد** شعبه للإرادة الإسرائيلية؛ ولا يرى في هذه الإرادة الاحتلالية إلا مباركة لسلوكه المستهتر بهذه الرقابة، طناً منه، وهو على ما هو عليه من احتجاب العقل وافتقار البصيرة، أنها لا تريد به إلا مزيد التمكن في سلطته؛ وحيث إنه لا يعبأ بالرقب البشري إلا أن يكون صورياً، فقد قطع صلته حتى بالأصل الدهراني للعدل البشري²⁴، فأضحى لا يراعي في تدبيره، لا عدلاً أئتمانياً، ولا عدلاً دهرانياً؛ وهذا يعني أن امثاله للإرادة الإسرائيلية لا يكتفي بتثبيته في ظلمه المعهود، بل يخرج به إلى "الظلم المطلق"؛ إذ بات لا يرقب، في تصرفاته، لا ملكوتاً ولا ناسوتاً. **أصلها**

وأما الآثار السيئة التي يُحدثها تعبد الحاكم المطيع للإرادة الإسرائيلية، فمنها فقدته الإحساس بقيمة الإنسان فيه وفي غيره؛ فقد قطعت خيانتته لنفسه فطرته عن الملكوتي، والفطرة هي مستودع القيم ولا إنسانية بغير القيم الفطرية؛ كما أن خيانتته لأمانة العدل قد أوقعت تدبيره في الظلم المطلق؛ والظلم منتهك لكرامة الإنسان، فما الظن بالظلم المطلق! فكان لا بد أن ينتهي به المطاف إلى أن ينزع عن نفسه صفة "الآدمية"، وهو يمارس، تحسباً لمفاجآت المستقبل، ظلمه على الآخرين، سواء كانوا أبناء شعبه أو أبناء شعوب أخرى استطاعت يده أن تمتد إليهم، مكمماً الأفواه، ومشترياً الضمائر، وعاقداً الصفقات، ودافعاً الرشاوى، بل معطياً البيعة لمن لا يبايع، لا شرعاً ولا عقلاً، تحت مرأى ومسمع من العالم من أقصاه إلى أقصاه، كل ذلك لأن يد "إسرائيل" ترعاه؛ وهكذا، فإن الحاكم المطيع ليس له من الإنسان إلا صورة العربي أو صورة الإسلامي، أما روحه، فهي الإرادة الإسرائيلية. وقد لا يستطيع أن يخرج الحاكم المطيع من تبعيته للإرادة الإسرائيلية، ومن خيانتته لأمانة العدل التي تضر بآدميته إلا المرابط المقدسي، لأنه أدرك بحقيقة التطبيع وأملك لوسائل التصدي له؛ إذ بات هذا المرابط مقتنعاً بأن التطبيع لا يقل شره عن شر الاحتلال، كما بات يرى أن

²⁴المقصود بـ«الدهرانية» هي فصل الأخلاق عن الدين.

واجب دفع التطبيع (أو الحلول) مقدّم على واجب دفع احتلال الأرض (أو الإحلال)، نظراً لأن التطبيع احتلال للفطرة، واحتلال الأرض بعد احتلال الفطرة أيسر منه قبله؛ ثم لأن الطور الجديد من أطوار التطبيع لم يسبق له نظير، إذ هو "تطبيع الأنظمة العلني"، قلباً للسابق مواقفها التي كانت تبدي فيها مناهضة للاحتلال، فضلاً عن أن بعض هذه الأنظمة تتخذ هذا التطبيع وسيلة لترسيخ دعائم ظالم حكمها م، مستخفةً شعوبها. لذلك، يتعين على المرابط المقدسي القيام بواجبين اثنين: أحدها، "واجب توعية الحاكم بأخطار التطبيع على حكمه"، إذ أن المعرفة الملكوتية التي تحصلها فطرته تريه ما لا يراه الحاكم؛ والثاني، "واجب توعية المجتمع الذي يُدبّرهُ هذا الحاكم بأثار التطبيع على كيانه"، إذ أن خبرته بالمعاناة التي يلاقيها المجتمع الفلسطيني تكشف له ما لا ينكشف لغيره.

أما توعية الحاكم بأخطار التطبيع على حكمه، فقد تكون مباشرة أو غير مباشرة، على حسب مقدار تبعيته للإرادة الإسرائيلية؛ والراجح أن هذه الأخطار تبتدئ بعزل الحاكم عن المجتمع، لأنه القوة التي يمكن أن يفر إليها، متى استيقظ وعيه وأدرك الخطر الذي يحدق به؛ ويلجأ حليفه الإسرائيلي إلى خطة العزل هذه، حتى يتمكن من ابتزازه، بحجة حمايته من غضب الشعب؛ وتنتهي هذه الأخطار بتعاطي احتلال أرضه كما احتلت أرض فلسطين، مدسّناً له بإقامة القواعد العسكرية عليها؛ إذ أن هذا "الحليف" يتحين الفرصة التي تكبر فيها الهوة بين الحاكم وبين المجتمع إلى الحد الذي يتعذر معه ردمها، هذا إن لم يجعل شبح إسقاط حكمه يلزم خاطره دافعا إياه إلى أقصى التنازلات، ولو كانت التخلي عن مواصلة الاستنزاف لثروات بلاده بدعوى إدخالها في مسار عن المقدسات، فضلاً الانفتاح الحضاري والتقدم التقني والازدهار الاقتصادي.

ويعمل المرابط المقدسي على تبصير الحاكم بهذه المخاطر التي لا يتوقف حليفه الإسرائيلي عن تعريضه لها، لعله يتنبه إلى ما يحاك له، ويأخذ حذره؛ وقد يكون هذا الاحتياط من الحاكم خطوة هامة في طريق تحريره من نير الإرادة الإسرائيلية؛ فآنذاك، ينتقل به هذا المرابط، عن طريق الكشف عن المزيد من مكر هذه الإرادة، إلى خطوة أخرى قد تُنهض همته إلى التخلص منها؛ وهو، في كل ذلك، يرقب اليوم الذي يوقن فيه الحاكم بأن ناصحه لا مطمع له، أصلاً، في منازعة حكمه، عسى أن يزداد ثقة به ويطمئن إلى نصائحه، لأن العروج الملكوتي الذي تتمتع به فطرته يُخلص عمله من الأغراض، ناهيك عن

التسلط على غيره؛ فكل همه هو أن يُفَرِّغ ذمته من مسؤولية دفع الأذى الإسرائيلي عن الإنسان، فلسطينيا كان أو غير فلسطيني.

وأما عن توعية المجتمع بآثار التطبيع على كيانه، فقد ذكرنا أن المrabطة المقدسية ليست بالضرورة مrabطة بـ"بيت المقدس"، وإن كانت هذه المrabطة الأخيرة هي الشاهد الأمثل عليها، وإنما هي حالة رباطية عامة يمكن وجود مظاهرها في كل المجتمعات التي تتبنى القضية الفلسطينية أو تتعاطف معها، وبالأولى في المجتمعات التي يباشر حكامها التطبيع مع الكيان الإسرائيلي، على الرغم من سخط أهلها على مبدأ التطبيع، فضلا عن الممارسات التطبيعية في أوساطهم، إن مكشوفة أو مستورة؛ وإذا كان الأمر كذلك، فقد لزم أن يقوم العمل التوعوي للمرباط المقدسي، في هذه المجتمعات المكرهة على التطبيع، بشروط ثلاثة هي عبارة عن أشكال ثلاثة من الوصل:

أ. إعادة تأسيس القيم على الصفات الإلهية؛ يتولى المرباط المقدسي إحياء القيم الأصلية التي تنافي قيم التطبيع كالمصالح والمكاسب المادية، وذلك بالتنبيه على أشكال التعلق بعارض وزائل الصفات التي غطت الفطرة، وكذا التنبيه على ضرورة الرجوع إلى الفطرة من أجل تحصيل القدرة على دفع العبودية للإرادة الإسرائيلية؛ فإذا كان الأصل في القيم التي أفضت إلى هذا الاستعباد هو الصفات العارضة والزائلة التي علقت بالفطرة، فقد وجب أن يكون الأصل في القيم التي تفضي إلى التحرر هو الصفات المضادة، أي الصفات الثابتة والباقية، وما تلك إلا الصفات الإلهية لذلك، لا يفتأ المرباط المقدسي يحث أبناء مجتمعه على التفكير في هذه الصفات الإلهية التي تدل عليها "الأسماء الحسنى" من جهة أنها مصدر القيم الأصلية التي تختزنها فطرتهم؛ ودوام التفكير فيها يجعلهم يتعلقون بها، متلبسين بالقيم التي تتفرع عليها، إذ أن إقبالهم عليها هو إقبال على خالقهم كأنهم يعرجون إليه في باطنهم، فإذا هي استعانوا أعينوا، وإذا سألوا أجيبوا؛ فيتبين أن الشرط الأول لتحرير المجتمع المكره على التطبيع هو استرجاع أهله لفطرتهم، ولا استرجاع لها إلا بتعلقهم بصفات ربهم.

ب. إعادة تأسيس الإسلام على الصبغة المقدسية؛ يدعو المرباط القدسي مواطنيه إلى التفكير في الصلة بين "بيت المقدس" وبين دينهم بما يُقدرهم على دفع التحدي الاستعبادي الإسرائيلي؛ إذ لكل تحد تعبيدي التفكير الذي يناسب دفعه؛ بمعنى آخر إنه يحثهم على أن يعيدوا صياغة العلاقة بين "الإسلام" وبين ما أطلقنا عليه "الصبغة المقدسية"؛

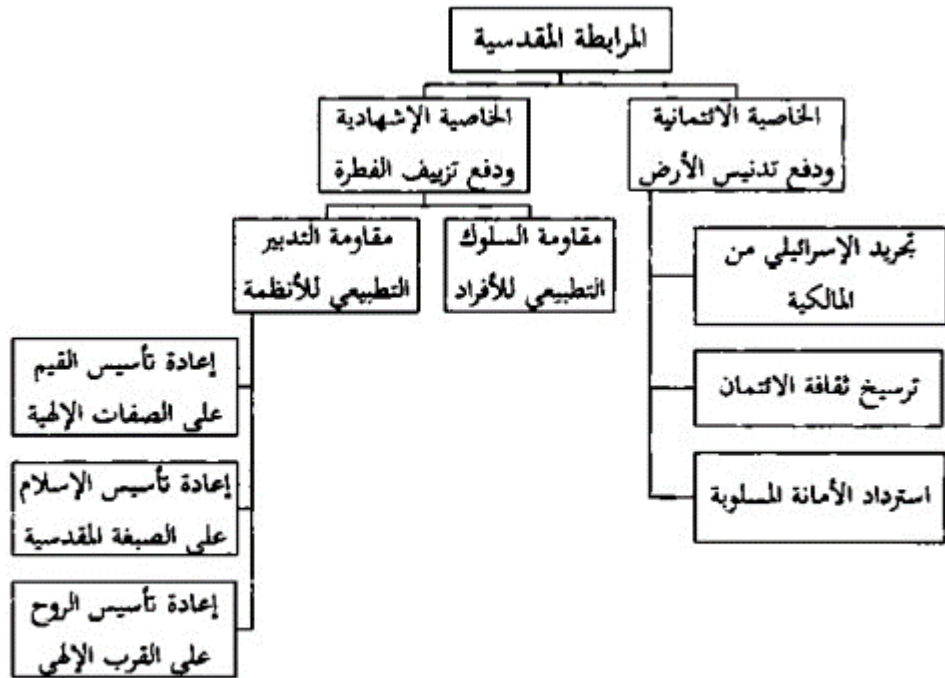
فهذه "الصبغة المقدسية" هي، كما سبق، "الموروث الروحي الذي اختص به بيت المقدس والذي أسهم فيه كل الرسل والأنبياء بأشكال وأقذار مختلفة"؛ وتقوم إعادة صوغ العلاقة بين الإسلام والصبغة المقدسية في الخروج عن التصور الضيق والظاهر الذي يجعل ما حدث، في بيت المقدس للرسول صلى الله عليه والسلام واحدة من المعجزات الدالة على رسالته ومكانته أو يجعل منه مجرد طور من أطوار الدعوة بمكة المكرمة، إلى تصور أوسع مدى وأبعد غورا يجعل من "الصبغة المقدسية" عبارة عن روح الإسلام نفسها، بحيث لا إسلام بغير هذه الصبغة؛ وقد أشرنا إلى أن القرآن الكريم عبر عن هذه الروح باسم "إسلام الوجه الله"؛ فـ "الصبغة المقدسية" و"إسلام الوجه الله" اسمان لحقيقة واحدة، فـ "بيت المقدس" إنما هو "بيت إسلام الوجه الله".

وعلى هذا، يقوم عمل المرباط المقدسي في أن يبصر مواطنيه بأن التطبيع يجعلهم يضيعون، حتما، "الصبغة المقدسية" التي هي جوهر الإسلام، فإن ضاعت، ضاع الإسلام كما ضاعت نسبتهم إليه؛ فإذا، يتبين أن الشرط الثاني لتحرير المجتمع الذي أكرهه على التطبيع مع الإرادة الإسرائيلية هو الاعتقاد بأن روح الإسلام التي لا إسلام بدونها هي "إسلام الوجه الله"، وأن "إسلام الوجه الله" هو التعبير القرآني عن "الصبغة المقدسية".

ج. إعادة تأسيس الروح على القرب الإلهي؛ يعتقد المرباط المقدسي أن تجديد الإنسان لا يحصل إلا بتجديد روحه، لأن حقيقتها هي أنها القوة المولدة لكل أنواع التجديد الأخرى، معنوية كانت أو مادية؛ ويقيم المرباط المقدسي هذا التجديد الروحي للإنسان على دعامين أساسيتين هما: "تجديد الصلة بصفات الإله" و "تجديد الصلة بذات الإله"؛ أما تجديد الصلة بالصفات الإلهية، فيُدركه الإنسان بالعودة إلى أصل الفطرة، مجددا الوفاء بميثاق الإشهاد؛ وأما تجديد الصلة بالذات الإلهية، فيدركه الإنسان بالصبر على الصلاة، مجددا الوفاء بميثاق الأمانة، حتى يحصل الحالة السجودية التي تجعله أقرب ما يكون إلى ربه، حتى في الأعمال الدنيوية المعهودة؛ إذ يجد في قلبه، وهو يأتي هذه الأعمال، ما يجده الساجد في صلاته؛ ولا يخفى على ذي بصيرة أن شعور الإنسان في كل الأعمال، بمعية الرحمان تبعث في فطرته روحا ملكوتية قادرة على كسر الأصنام وقهر الطواغيت.

ولئن كان المرباط المقدسي لا يعنيه لأول وهلة إلا التصدي للطاغوت الإسرائيلي الذي أخذ يستعبد قلوب العرب والمسلمين، فإن جهاده التجديدي يشمل كل إنسان؛ فلا شك أن في عبودية الإنسان لغير الله أيا كان موتا لإنسانيته، وأن في تحرره مما سواه حياةً لهذه الإنسانية؛ لذلك، فإذا عمل هذا المرباط على تجديد الروح في أفراد مجتمعه، دفعا لاستعباد الإرادة الإسرائيلية لهم، فإنما يعمل على تجديدها في الإنسان بما هو إنسان، دفعا لاستعباد أي إرادة له كائنة ما كانت؛ وحيث إنه لا طاغوت، في هذا الزمان، بلغ مبلغ إسرائيل في تعبيد الإنسان، إحلالا بأرضه أو حلولا بفطرته، فلا بد أن مَن يقدر على التحرر من العبودية لإرادة إسرائيل، يكون أقدر على أن يتحرر من سواها.

فيتضح أن الشرط الثالث لتحرير المجتمع المكروه على التطبيع مع إسرائيل هو تحقق أبنائه بالصلتين الملكوتيتين: "الصلة بالصفات الإلهية بواسطة الملكة الفطرية"، و"الصلة بالذات الإلهية بواسطة الحالة السجودية"؛ ومتى قام أهله بهذا الشرط على مقتضاه، أيقنوا بأن ربهم مؤيدهم بروح ملكوتية تُقدرهم على التخلص من الحلول الإسرائيلي، بل تنزلهم منزلة من حمل أمانة تجديد الإنسان في هذا الزمان الذي ذهب حياؤه، حتى يقدر هذا الإنسان الجديد على مواجهة أشكال الحلول الطاغوتي التي لا تبحر تتربص به.



الشكل 2

وحاصل القول في هذا الفصل الأول هو أن المقاربة الائتمانية توجب رد صورة الإيذاء الإسرائيلي للفلسطينيين، أرضا وإرثا إلى روح هذا الإيذاء، وهي: "إيذاء الإله" و"إيذاء الإنسان"؛ وقد وضحنا كيف أن احتلال الأرض الفلسطينية، أي "الإحلال"، تجلّى في منازعة الإسرائيليين الإله في صفة "المالك"، إذ أرادوا أن يملكوا هذه الأرض ملك الإله لها؛ ووضحنا أيضا كيف أن احتلال الإرث الفلسطيني، أي "الحلول"، تجلّى في "قلب القيم"، ويؤدي هذا القلب إلى اختلال علاقة الفلسطيني بالزمان، وبالتالي بالمكان؛ كما تجلّى في "سلب الفطرة"، ويؤدي هذا السلب إلى التطبيع، وحقيقته أنه تضييع للطبيعة وتضييع للروح وتضييع للقداسة وتضييع للحياة، متمثلا في "نسيان النظر الإلهي" و"فقدان التمييز الأخلاقي" و "ممارسة النفاق على أوسع نطاق.

كما أن المقاربة الائتمانية توجب ردّ صورة الأرض المحتلة إلى روحها، وهي: "القداسة" ورد صورة الفطرة المحتلة إلى روحها، وهي: "الأصالة"؛ والمرابطة المقدسية إنما هي استرجاع قداسة الأرض التي دنسها الإسرائيلي واسترجاع أصالة الفطرة التي زيفها الحلول الإسرائيلي.

لذلك، اقتضى تصدي هذه المرابطة لتدنيس الأرض المؤذي للإله الرجوع إلى "ميثاق الأمانة" المأخوذ من الإنسان؛ وجاء على ثلاث مراتب؛ إحداها، رفع المالكية الإسرائيلية عن أي شيء في أرض فلسطين، بدءا بالدولة وانتهاء بالوجود؛ والثانية، ترسيخ ثقافة الائتمان، وتشمل التفكير في الآيات التكوينية والتكليفية، وحفظ الموروث الروحي، ورؤية الإرادة الإلهية في العالم، وتقديم الوفاء بالواجب على استيفاء الحق؛ والثالثة، استرداد الأمانة المسلوبة، وله شرطان، أحدهما، أن يكون **مقصد : نة**، لا تحصيل ملك بعينه، ولا حفظ أمانة بعينها، وإنما حفظ ميثاق الأمانة أو حفظ من الأمانة نفسه؛ إذ أوشك هذا العالم أن يكون "عالم ما بعد الأمانة"؛ وعلامة ذلك تنسيم الأمة "وصفقة القرن"؛ والثاني أن يكون منهجها، لا الوقوف عند القوة المادية، **وأنها إستها** إلى القوة الروحية، ولا الانتصار في كيفية واحدة بعينها للمواجهة، وإنما التعاطي لكن كصفات الممكنة، ولا الجمود على هذه الكيفيات، وإنما الابتكار الدائم لها، ولا تخصيص مال بأرض فلسطين، وإنما تعميمه على الأرض كلها، مع حفظ خصوصية كل رباط، حينها كان.

أما تصدّي المرابطة المقدسية لتزييف الفطرة المؤذي للإنسان، فقد اقتضى الرجوع إلى "ميثاق الإشهاد المأخوذ هو أيضا من الإنسان وجاء. هو الآخر، على ثلاث مراتب إحداها، مقاومة تجليات الإرادة الإسرائيلية في سلوك الفرد المطبّع، وذلك ببيان خيانتة لأمانة الحرية التي في ذمته واقعا في تعيد نفسه لهذه الإرادة؛ والثانية، مقاومة تجليات الإرادة الإسرائيلية في تدبير الحاكم المطبّع، وذلك ببيان خيانتة لأمانة العدل التي في ذمته، واقعا في تعيد نفسه وشعبه لهذه الإرادة، والثالثة، توعية المجتمع الذي أكره على التطبيع بمدى الضرر الذي يلحقه بكيانه، وذلك بإعادة تأسيس القيم على الصفات الإلهية، وإعادة تأسيس الإسلام على الصبغة المقدسية، وإعادة تأسيس الروح على القرب الإلهي.